النظرية اللغوية

في التراث العربي

تأليف
أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم
أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية
دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

الفصل الخامس

نماذج النظرية النحوية

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الظاهرة النحوية .

المبحث الثاني : الأنظمة النحوية .

المبحث الثالث : النظريات النحوية .

مدخل

نتناول في هذا الفصل كلاً من الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها المختلفة والمناهج التي تُوَظِّفُهَا مختلف هذه النظريات .

ويقف حديثنا عن الظاهرة النحوية مع تَصَوُّر النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي لا يعكسه مفهوم النحو عندهم بشكل كبير ، وإنما يلزم أن يُسْتَنْبطَ من معالجتهم النحوية لمختلف جوانب الظاهرة النحوية في العربية . وسوف يعرض هذا الفصل ، كذلك ، للجدل الذي دار حول تصور النحاة للظاهرة النحوية وما نَتَجَ عَنْهُ مِنْ تَعْرِيفٍ للنحو . ويقف ، كذلك ، مع الوحدة النحوية وتصنيف النحاة لها .

كما يُنَاقِشُ العمل الأنظمة النحوية التي تُمَثِّلُ القوانين الكلية الحاكمة للظاهرة النحوية ، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية .

ويناقش العمل كذلك النظريات النحوية التي استُخْدِمَتْ في تحليل التركيب النحوي سواء أكانت أساسية أم تكميلية لها أم بديلة عنها .

ويَتِمُّ ذلك بطريق موجزة تُشِيرُ إلى المفاهيم التي يَرَى الْبَحْثُ أَنَّهَا تُمَثِّلُ النظرية الأساسية للنحو ، وتلك التي يرى أنها تُمَثِّلُ النظريات التكميلية ، وتلك التي يرى أنها تُمَثِّلُ النظريات البديلة . ولن يَسْتَغْرِقَ في تفصيلاتها لكثرة ما كُتِبَ عنها ، الأمر الذي يقصر حاجتها في تصنيف المفاهيم إلى نظريات أساسية ، وثانية تكميلية لها ، وثالثة بديلة عنها .

ويلزم أن نشير إلى أمرين ، هما :

– أن هذه النظريات إنما هي صنيع النحاة أنفسهم ، وأن ما يقوم به هذا البحث هو مجرد استنطاق التراث بها ، وبيان موقعها بعضها من بعض ، وذلك بتنظيمها وتصنيفها ، كما ذكرنا إلى نظريات أساسية وتكميلية وبديلة . ويعني ذلك أن هذا الفصل مجرد استنطاق لما سجله تراثنا اللغوي ببراعة ودقَّة فائقتين ، وهو لا يَدَّعِي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لَمْ تُجْمَعْ في إطار واحد ، ولا بُيِّنَتْ علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحًا وتنظيمًا من خلال ما يلي :

– التقاط هذه المفاهيم المشتتة في مختلف مسائل النحو ، وفصلها عما سواها من

مسائل النحو وقواعده .

– تصنيفها وفق طبيعتها إلى أصناف يتصل أولها بالظاهرة ، وثانيها بالأنظمة ، وثالثها بالنظريات ، ورابعها بالمناهج .

– جمع ما يتصل بالنظرية معًا بناء على وظيفته التي يؤديها في تفسير الظاهرة ووصف نظامها .

– تلقيب هذه المفاهيم بالنظريات ، بناءً على ما هو مقرر للنظرية بصفة عامة ، ووَفْقَ وظيفتها في الدرس النحوي بصفة خاصة .

– تقديمها في إطار منظومة شاملة تُبَيِّنُ موقع كل مفهوم من الآخر .

ويشبه الانتقال من الصورة الأولى التي وردت عليها المفاهيم النحوية المختلفة في تراثنا إلى هذه الصورة التي رسمها هذا العمل وفَصَّل الحديث فيها انتقال نحاة القرن الرابع الهجري بصورة العلل والتفسيرات اللغوية المختلفة من ورودها متناثرة غير مجموعة إلى صورة أخرى أكثر اكتمالا بَسَطَ فيها النحاة الحديث عن هذه العلل وصَنَّفُوهَا وأَفْرَدُوا لها كتبًا مستقلة .

وسوف يَتَعَرَّضَ هذا الفصل من العمل للمفاهيم الخاصة بتصنيف المادة النحوية المروية إلى مادة مردودة وأخرى مقبولة ، وإلى مادة سماعية وشاذة ، وأخرى قياسية بشكل مختلف عن تعرضه لها في الفصل الأول ؛ وذلك لأنه سيقدم نماذج نحوية لهذه المفاهيم ، كما سيعالجها في إطار المناهج التي اتبعها النحاة في معالجتهم للمادة النحوية . وقد كان يناقشها في الفصل الأول الخاص بالنظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي بشكل عام يقع على تطبيقاتها في مختلف فروع الدرس اللغوي أيا كان نوعها صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ .

وفيما يلي وقفة مع أبرز جوانب الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها ومناهجها .

المبحث الأول : الظاهرة النحوية

يُعَدُّ التَّصَوُّرُ الصحيح للظاهرة النحوية الأساسَ اللازمَ لِتَصَوُّرِ نِظَامِها ، وبناء نظرية لها تَعْكِسُ هذا النظام الذي يحكم تلك الظاهرة ، وتحديد منهج معالجتها .

والحقيقة أنه يكتنف **الظاهرةَ النحوية** غموضٌ أكبر من الغموض الذي يكتنف كُلاًّ من الأنظمة والنظريات والمناهج النحوية . وهو غموض يرجع إلى أمورٍ تَتَمَثَّلُ فيما يلي :

أ - غيابها عن تعريفات علم النحو بشكل كبير .

ب - كَثْرَةُ ما تَنْطَوِي عليه من مفاهيم وقضايا تجعل من الصعب الإمساك بشيء جامع يمكن أن نُقَرِّرَ أَنَّهُ هو الظاهرة النحوية الشاملة التي تصدر عنها جميع هذه المفاهيم والقضايا التي يَعجُّ بها الدرس النحوي .

ج - عَدَمُ اهتمام الدرس النحوي التراثي والمعاصر ببلورتها وتوضيحها رَغْمَ كونها أساس الدرس النحوي .

وقد تَمَّ انتقاد النحو العربي على الرغم من عدم بيان كُلٍّ مِنَ الظاهرة والأنظمة والنظريات والمناهج النحوية . والحقيقة أنه لا بدَّ أن يَنْبَنِيَ انتقاد الدرس النحوي ومحاولات تجديده على تَصَوُّرٍ واضح ودقيق لهذه المفاهيم ، وقد أشار بعض لغويينا المعاصرين إلى ضرورة تحديد النظرية اللغوية قبل انتقاد ما انبنى عليه من درس لغوي يقول : « إن أي محاولة لنقد الفكر اللغوي العربي دون اكتشاف نظريته الأصيلة هي محاولة محفوفة بالمخاطر ، بل هي من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ » [(١)] .

كما أَوْرَثَنَا ، في الحقيقة ، عَدَمُ وضوح الظاهرة النحوية وبلورتها بشكل قاطع عَدَمَ وضوح النظام النحوي والنظرية النحوية ؛ إذ النظام النحوي ليس أكثر من القانون العام الحاكم للظاهرة النحوية ، ومِنْ ثَمَّ لا بُدَّ لنا من تحديد الظاهرة النحوية حتى نُحَدِّدَ نظامَها أو مَجْمُوعَةَ الأنظمة الحاكمة لها .

ويلزم أن نشير قبل مراجعة **تعريفات النحو** في التراث العربي إلى أَنَّهُ قَدْ دار جدل كبير حول **مفهوم النحو** في التراث العربي ، وحول تَصَوُّرَاتِ النحاة العرب له وما استَتْبَعَ ذلك من نتائج تَمَثَّلَتْ في تقديمهم النحو على صورة تعليمية تَهْتَمُّ بالإعراب أكثر مما تَهْتَمُّ بغيره من جوانب اللغة وسماتها . ولا نريد أن نقف مع النصوص التي تعكس هذا الموقف إذ هو من الشيوع بمكان لا نحتاج معه إلى تحقيق ، ومن العموم بحيث لا يَقْتَصِرُ

(١) خليل د. حلمي (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٩٧ .

على واحدٍ أو عددٍ قليل من الدارسين ، بل يَتَرَدَّدُ لدى كثيرين مِمَّنْ تَعَرَّضُوا لتجديد الفكر النحوي . كما أن تَغَيُّرَ موقفِ كثيرٍ من أصحابه يُقَدِّمُ وَجْهًا لعدم الإصرار على ربطه بهؤلاء الذين عَدَلَ غَيْرُ قليل منهم عنه . ولا أُحِبُّ لهذا العمل أن يستعرض العمل جملة المطاعن التي قدمتها الأعمال الأخرى حول الظاهرة النحوية في التراث العربي فضلًا عن أن يقتصر على ذلك .

وَقَدْ انبنى ، على أية حال ، هذا الجدل على أساسٍ قدَّرهُ هؤلاء الدارسون يتمثل في أن مفهومَ النحو يعكس بالضرورة تصور النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي نريد أن نَنْفِيَهُ ابتداءً أو أن نَنْفِيَ حَتْمِيَّتَهُ على الأقل .

وفيما يلي بيان للظاهرة النحوية من خلال تحقيق علاقتها بمفهوم النحو ، وكما تَتَّضِحُ في الموضوعات النحوية نفسها .

١ - الظاهرة النحوية في التراث والدرس المعاصر :

أ - في التراث :

يَلْزَمُ أن نَفْصِلَ أولًا بين حدود **الظاهرة النحوية ومفهوم النحو** ؛ إذ لا تُطَابِقُ الظاهرةُ النحويَّةُ بالضرورة مفهومَ النحو ، وقد لا يَتَّصِلُ مَفْهُومُ النَّحْوِ بها ؛ إذ يَتَرَدَّدُ ضَبْطُ العلوم بعامة بين **ضبط الظاهرة** التي تدرسها ، وبين **بيان الجهود** التي يُقَدِّمُها العلماء لِضَبْطِ هذه الظاهرة .

ويُمْكِنُ أن نَلْتَمِسَ تَرَدُّدِ العِلْمِ بين الظاهرة والجهود المُقَدَّمَة حولها في تعريفاتِ العلماء له ، يقول بعضهم في ضبط العلم : « والمعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ، ولهذا المعنى متعلق وهو المعلوم ، وله تابع في الحصول يكون به وسيلة إليه في البقاء وهو المَلَكَة ، فأُطْلِقَ لَفْظُ العلم على كُلٍّ منها إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازًا مشهورًا » (١) . كما يقول أيضًا : « والعلم يطلق على ثلاثة معان بالاشتراك : أحدها يُطْلَقُ على نفس الإدراك . وثانيها على الملكة المسماة بالعقل في الحقيقة ، وهذا الإطلاق باعتبار أنه سبب للإدراك فيكون من إطلاق السبب على المسبب . وثالثها على نفس المعلومات ، وهي القواعد الكلية التي مسائل العلوم المركبة منها ، وهذا الإطلاق باعتبار متعلق الإدراك إما على سبيل المجاز أو النقل » (٢) . ويُلَخِّصُ بعضُهم دلالات العلم ، يقول : « قد تَقَرَّرَ عِنْدَ

---

(١) الكفوي ، أبو البقاء ، الكليات ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ١٩٩٨ ، ص ٦١١ .

(٢) السابق ، ص ص ٦١٥ - ٦١٦ .

العلماء أن لفظ العِلْم يُطْلَقُ إطلاقًا حقيقيًا على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يُتَعَرَّفُ منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها » [١] .

ويعني ذلك : أن العلم قد يَكُونُ هو الظاهرة نفسها ، أو بتعبير العلماء المعلوم أو نفس المعلومات ، وهو ما تَمَّ تضييقه وقصره على الأصول والقواعد الخاصة بالظاهرة المدروسة . كما قد يكون العلم هو الجُهْدَ الذي يُقَدَّمُ حول الظاهرة ؛ إذ يكون أيضًا هو الصورة الحاصلة في العَقْل للظاهرة ، وقد يكون الملكة التي تُسْتَحْضَرُ بها الظاهرة .

وقد أَثْبَتَ بَعْضُ الدارسين تَرَدُّدَ ضَبْطِ النحو بين الظاهرة وبين الجهد المُقَدَّم حولها ؛ إذ يشير إلى موقِفَيْنِ في ضبط النحو ، يرجع أولهما إلى ضبْطِ شيءٍ مُتَّصِلٍ بالظاهرة النحوية ، كما يرجع ثانيهما إلى ضبط الجهود التي تتصل بضبط هذه الظاهرة . يقول عن ذلك : « أولهما : أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يكتسب في الطفولة المبكرة عادة ، ويُسَخَّرُ لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها . والثاني : أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحًا بها وصفًا لسليقة Competence المتكلم » [٢] .

لقد ذَكَرَ أَنَّ ضَبْطَ النَّحْوِ تَمَثَّلَ مرة في نظامٍ من الأحكام ، وتَمَثَّلَ أخرى في النظرية التي يُقَدِّمُهَا اللغويون ، وهذا ما يُفِيدُ التَّرَدُّدَ في ضبط النحو بين ظاهرته وبين الجُهْدِ المُقَدَّمِ حولها أو العِلْمِ الذي يقوم بدراستها ، فوَصْفُ النحو بأنه النظرية يَتَّجِهُ إلى العلم الذي يدرس الظاهرة لا إلى الظاهرة التي يَتَكَفَّلُ بها العِلْم .

وإذا كان الضبطُ بهذين الأمرين مقبولًا بشكلٍ ما ، فإنه لم يَقَعْ بالصورة التي نُرِيدُهَا على الظاهرة النحوية التي تملك النظام النحوي الذي يدعو الدارسين إلى استنباط نظريته ؛ حيث نَهْدُفُ هنا إلى الفَرْقِ لغرض الدراسة والتحليل بشكلٍ حاسِمٍ بين الظاهرة النحوية والنظام النحوي والنظرية النحوية والمناهج النحوية ، وهي الأمور الأربعة التي تتكفل بها مباحث هذا الفصل .

لقد سبق لنا أن فَرَّقْنَا ، بشكْلٍ عَامٍّ ، بين الظاهرة والنظام والنظرية في الفصل الأول الخاص بالمفاهيم التنظيرية مِمَّا يَعْنِي أَنَّهُ لا حَاجَةَ بِنَا إلى إعادته ، ونكتفي بأن نشير إلى أن

---

(١) محمد نور الحسن وزميلاه ، تحقيقهم لكتاب شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ ، هامش ١ ، ص ٢ .

(٢) الموسى د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع ، ص ٥٣ .

النظام أقرب إلى الظاهرة من النظرية من حيث إنه القانون الحاكم لها ، وهو يقابل المادة نفسها ، أي أنه إذا كانت الظاهرة تشتمل على مادة تتحقق فيها ، فإنها تَشْتَمِلُ في الوقت نفسه على قانون عام أو مجموعة من القوانين التي تحكم هذه المادة . أما النظرية فهي ما يُقَدِّمُه الدارسون لضبط هذا النظام ووصفه ، ومِنْ ثَمَّ فإن النظرية تقوم في أذهان الدارسين لا في الظاهرة نفسها ، وإن كانت صحة النظرية تستلزم أن تكون مطابقة لهذا النظام .

وصفوة القول في علاقة الظاهرة بالعلم : أنه قَدْ يشتمل تعريف العلم على حقيقة الظاهرة التي يدرسها ، وقد يَنْصَرِفُ التعريفُ عن ضَبْطِ الظاهرة المدروسة نفسها إلى بيان الصورة القائمة في أذهان العلماء عن الظاهرة ، والتي تتمثل في النظريات التي يقدمونها لضبط الظاهرة ووصفها .

ويلْزَمُ ، بناء على ما سبق ، أنْ نُشِيرَ إلى أَنَّ استمدادَ تَصَوُّرِ الظاهرة النحوية من خلال تعريف النحو ومفهومه في تراثنا يُعَدُّ استمدادًا قاصرًا يقتضي أن يَتْبَعَهُ استمداد لتصورات الظاهرة النحوية من خلال الموضوعات التي يُقَدِّمُهَا الدرس النحوي وجهات اللغة التي يتكفل بها هذا الدرس .

وإذا وَقَفْنَا مع تعريفات النحاة للنحو وجدنا أن أَبْرَزَ حَدٍّ للنحو يَرْجِعُ إليه الدرس العربي المعاصر هو حَدُّ ابن جني الذي يُقَرِّرُ فيه أن النحو هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فَيَنْطِق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ بِهِ إليها » (١) .

ولا يخفى ، في الحقيقة ، أن التعريف يقف مع شمول النحو لمجموع جهات العربية ؛ فالنحو موافقة سمات العربية المختلفة ، وهو ما يُعَبِّرُ عنه بقوله انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك .

ويَتَأَكَّدُ عدم اقتصار الأمر عند ابن جني في ضبطه للنحو على سمة الإعراب من انتقاله من سمة الإعراب إلى سمات العربية الأخرى كالعدد والتصغير ... إلخ .

ويمكن أن نَأْنَسَ إلى عدم اقتصار النحو على ظاهرة الإعراب من تسمية علماء العربية له بالعربية وبعلم العربية . أي أنهم إذا كانوا قد أطلقوا على النحو مصطلح الإعراب

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ص ٣٤ .

لبروز الإعراب بوصفه خصيصة لفظية للتركيب النحوي تعكس بشكل أساسيّ علاقات التركيب ؛ فإنهم أيضًا قد أطلقوا عليه مُصْطَلَحَي العربية وعلم العربية من جهة بروزه وأهميته بالنسبة لفروع الدرس اللغوي الأخرى .

إنَّ مراعاة مقابلة النحو بالإعراب مرة وبالعربية أخرى تدعونا لأَنْ نُعِيدَ تقييم مفهوم النحو في تراثنا ؛ فليست مُرَادَفَةُ النحو للإعراب أكثر من بيان أبرز جوانبه وأخصها ، كما أَنَّ مُرَادَفَةَ النحو للعربية ليست أكثر من بيان قيمة النحو بَيْنَ عُلُوم العربية . ويُمْكِنُ أَنْ تُخَفِّفَ مُرَادَفَةُ النحو بالعربية من مُرَادَفَةُ النحو بالإعراب ؛ فالحقيقة أنه إذا كان وقوع مصطلح الإعراب على علم النحو يَشِي باقتصار النحو في تصورنا التراثي على ظاهرة الإعراب بشكل خاص ، فإن مصطلح العربية يُعِيدُ الأَمْرَ إلى نِصَابِهِ ، إذ يقال للنحو علم العربية لأهميته في ذاته ولأهميته لغيره من بقية علوم العربية .

ولا يَنْبَغِي ، بِنَاءً على ذلك ، أَنْ نَرْكَنَ إلى ورود مصطلح الإعراب عَلَمًا على النحو كله ، وأَنْ نُقَرِّرَ ، بِنَاءً على ذلك ، أن هذا الأمر يعكس التصور التراثي للظاهرة النحوية .

ويُمْكِنُنَا ، في الحقيقة ، أن نَقِفَ على مفهوم النحو في تراثنا من خلال مراجعة عموم الدرس النحوي الذي يبين طبيعة الظاهرة النحوية بشكلٍ أَدَقَّ مِمَّا يفعل حَدُّهِمْ لِلْعِلْمِ .

إننا إذا تَجَاوَزْنَا ضَبْطَ النحاةِ لعلم النحو ومصطلحه وَوَقَفْنَا مع المادة النحوية التي يُقَدِّمُونَهَا وما يعالجونه في النحو ظَهَرَ لنا عدم إغفال النحاة لأي جانب من جوانب اللغة ، وأنهم لم يتركوا سِمَةً من سمات العربية إعرابًا وترتيبًا وتعيينًا ومطابقة ... إلخ ، إلا وَقَدْ أَوْلَوْهَا عِنَايَتَهُم وأَتَمُّوا ضَبْطَهَا دون تقصير ؛ بل إننا إذا رَاجَعْنَا مَوْقِفَ النُّحَاةِ من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم لها وَجَدْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب ، بل أدركوا أيضًا كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي . لقد قَرَّرُوا أن سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال تَسُدُّ في بيان المعنى النحوي مَسَدَّ الإعراب إذا ما غاب وتُغْنِي غَنَاءَه . يقول ابن جني في ذلك : « باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى إنك إذا سمعت « أكرم سعيد أباه » و « شَكَرَ سعيدًا أبوه » عَلِمْتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعولِ ، ولو كان الكلام شَرَجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه ، فإن قلت : فقد تقول : « ضرب يحيى بشرى » فلا تَجِدُ هناك إعرابًا فاصلًا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مِمَّا يَخْفَى في اللفظِ حالُه أُلْزِمَ الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع

التَّصَرُّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : « أكل يحيى كمثرى » لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك « ضربتْ هذا هذه » و « كَلَّمَ هذه هذا » ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك : أكرم اليَحْيَانِ البُشْرَيَيْنِ وضرب البُشْرَيَيْنِ اليَحْيَوْنَ ، وكذلك لو أَوْمَأْتَ إلى رجل وفرس ، فقلت : كَلَّمَ هذا هذا فَلَمْ يُجِبْهُ لَجَعَلْتَ الفَاعِلَ والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانًا لما تعني وكذلك قولك : وَلَدَتْ هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة » [١] .

ويطرح هذا النَّصُّ تصورًا متكاملاً للنحاة العرب عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن على المعنى النحوي إذ نُلاحِظُ في نص ابن جني ما يلي :

١ – أَنَّهُ جَعَلَ الإبانة عن المعاني بالألفاظ لا بعلامة الإعراب فقط ، وقد نَصَّ على ذلك يقول « الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » . ويعني هذا أَنَّهُ يجعل الإبانة بعلامات الإعراب والنوع ودلالات المعنى والحال والإشارة وترتيب عناصر الجملة .

ويفيد هذا الأمر أنَّ ابن جني يُثْبِتُ بيان المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة فضلًا عن المعنى والحال .

٢ – أَنَّهُ يُثْبِتُ تَكَامُلَ هَذِهِ السِّمَاتِ لغوية وحاليَّة وتضافرها وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب .

٣ – أَنَّهُ قد فَرَّقَ بين ثلاثة أنواع من السمات النحوية ؛ إذ جعل أصل الإبانة للإعراب ، ثُمَّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والمعنى والحال والإشارة ومن ورائها سمة الرتبة . ويظهر ترتيب هذه السمات من أننا لا نبحث عن سمات أخرى حتى نفتقد سمة الإعراب النحوية ، ولا نلجأ إلى الرتبة حتى نفقد سمة الإعراب وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال .

وإذا أردنا بيان هذه الأنواع الثلاثة وتسميتها وفقا لمراد ابن جني ، فيما نَتَصَوَّرُهُ ، فإننا يمكن أن نَجْعَلَ الدَّوَالَّ على المعنى النحوي كما يلي :

أ – الدَّالُّ الأساسي لبيان المعنى النحوي :

تَتَمَثَّلُ السمة الأساسية لبيان المعنى النحوي في علامة الإعراب ؛ إذ هي أصل الإبانة لا نَبْحَثُ عن غيرها إذا ما وُجِدَتْ .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

ب – الدَّوالُّ التكميلية :

وهي التي يُلْجأُ إليها عند غياب الدال الأساسي ، وهي سمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال ، وهي سمات نحوية تكميلية غير أساسية في بيان المعنى النحوي .

جـ – الدَّالُّ البديل :

وهو دال الرتبة الذي يُعَدُّ الملجأ الأخير إذا ما فقدنا كلاً من الدال الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية المتمثلة في العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال .

والحقيقة أن وصف هذه الأنواع الثلاث من الدوال بالأساسي والتكميلي والبديل يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها ؛ إذ نحن لا نلجأ إلى الدَّالِّ المُكَمِّلِ إلا إذا أُفْتُقِدَ الدَّالُّ الأساسيُّ ، ولا نلجأ إلى الدَّالِّ البديل إلا إذا أُفْتُقِدَ كل من الدال الأساسي والدال التكميلي .

وقد سَمَّيْنَا الرتبة دالًّا بَدِيلًا لأَنَّنَا نَرَى أَنَّهُ يَفْتَرِقُ عن الأولين الأساسي والتكميلي في أَمْرٍ مُهِمٍّ ، وهو أنه يقوم بوظيفة بلاغية في المقام الأول ، وقد استعير للدلالة النحوية عند غياب الدوال النحوية ، ومن ثَمَّ لا نبادر إليه قبل أن نَسْتَوْفِيَ كُلَّ الدوال الممكنة الأخرى .

ولا يخفى أن دال الرتبة يفقد وظيفته البلاغية عندما يَرِدُ لِبَيَانِ المعنى النحوي فلا نتكلم عن قيمة التقديم البلاغية للفاعل على المفعول أو للمبتدأ على الخبر عندما يكون ذلك للفرق بين الفاعل والمفعول أو بين المبتدأ والخبر .

وقد وصف ابن جني هذا الدال بقوله ما يقوم مقام بيان الإعراب .

ولا نريد أن نستغرق ببيان اعتماد نحاتنا على السمات لغويَّةً وغير لغويَّةً في تحديد المعنى النحوي وعدم اقتصارهم على الإعراب فحسب ؛ فهو واضح في تعريفاتهم للأبواب النحوية وبيانهم لشروطها وأحكامها .

ب – في الدرس المعاصر :

لقد ناقش اللغويون العرب المعاصرون ما رأوه هم من حَصْرِ النحاة للنحو في العلامة الإعرابية ، وقَدَّمَ بَعْضُ رُوَّادِنَا اللغويين تَصَوُّراً شَامِلاً مخالفًا لما رَأَوْهُ من انحصار النحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية . وقد كان تَصَوُّرُ القرائن النحوية أَبْرَزَ هذه التصورات التي قُدِّمَتْ في إطار تجديد الدرس النحوي .

وسوف نُقَدِّمُ أبرز تَصَوُّرٍ في الدرس المعاصر للظاهرة النحوية ، ثم نُعَقِبُهُ بتصور ثانٍ تَمَّ وضع أسسه دون تطبيقات وتفصيلات تعمل على توضيحه ، ونختم بتقديم التَّصَوُّرِ

الذي يَرْتَضِيهِ العمل الحالي للظاهرة النحوية .

لقد كان أبرز عمل أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها . ولا نكاد نجد كتابًا غيره يَتَعَرَّضُ للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النحو الشامل .

وقد وَرَدَ تَصَوُّرُهُ للظاهرة النحوية في حَدِيثِهِ عن النظام النحوي الذي يُعَدُّ أَمْرًا مُخْتَلِفًا عن الظاهرة النحوية بصفته النظام أو القانون الحاكم لها ، ولكنَّ الحديث عَنْهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكْشِفَ عن تَصَوُّرِ الظاهرة لديه . يقول عن النظام النحوي للعربية : « يَنْبَنِي على الأسس الآتية :

١ – طائفة من المعاني النحوية العامة التي يُسَمُّونَها معاني الجمل أو الأساليب .

٢ – مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... إلخ .

٣ – مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضًا) ، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية .

٤ – ما يُقَدِّمُهُ علم الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية .

٥ – القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مِمَّا سَبَقَ وبين بقية أفراده » [١] .

ويَتَحَصَّلُ من هذا النَّصِّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ لِلظَّاهِرَةِ النحوية خمسة جوانب تتصل ثلاثة منها بالدلالة ، وهي : المعاني النحوية العامة ، والمعاني النحوية الخاصة ، والعلاقات التي تكون بين المعاني الخاصة ، ويتصل الجانب الرابع منها بالجانب اللفظي للغة ؛ إذ يتمثل في القرائن اللفظية . أما الجانب الخامس فيجعله للتقابل الذي يقوم بين فرد ينتمي إلى أحد الجوانب الأربعة السابقة وغيره .

ولا يخفى ما في هذا التصور من مخالفة للتراث النحوي العربي . وترد المخالفة في المقام الأول من حيث غياب التَّصَوُّر العام في حديث النحاة العرب ونصوصهم ، فليس ثَمَّةَ نَصٌّ مِنْهُم عَلَى جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها مصر ، ص ١٧٨ .

درسهم للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قدْ صَدَرُوا عَنْ تَصَوُّرٍ للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نَصِّهِمْ عليه . أَيْ أَنَّ المخالفة لا تَقَعُ في إطار وجود هذه الجوانب وغيابها في التراث النحوي ، وإنما تتصل بالإطار الذي وضعه فيها فَإِنَّ التراث النحوي إذا كان يعرف قيمة العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة والمطابقة وغير ذلك مِمَّا لَهُ دَوْرٌ في التركيب النحوي للعربية ، وإذا كان يُسَجِّلُ العلاقات النحوية العامة والخاصة ، فإنه لا يرتبها على هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها ، كما لا يَنُصُّ على تَرْتِيبٍ آخر يُقَدِّمُهُ بهذا الخصوص .

أما الرؤية المعاصرة الثانية للظاهرة النحوية فَتَرِدُ في القسم الثاني من دراسات في علم اللغة وهو يرى « أن النحو يبحث في أربعة جوانب متصلة غير منفصلة هي :

١ – الاختيار أو الانتقاء selection أو choice . ٢ – الموقعية word-order

٣ – المطابقة concord أو الارتباط الداخلي . ٤ – الإعراب »[1] .

والحقيقة أنَّ النَّصَّ على جانب الاختيار أو الانتقاء يرجع إلى فكرة العلاقات الرأسية للكلمات التي قال بها سوسير Saussure في تصنيفه لعلاقات الكلمات إلى علاقات رأسية وأخرى أفقية . وهذا الجانب يعطي للتركيب بعدًا رأسيًا ينضاف إلى بعده الأفقي المتعارف عليه . وهو يتصل بعمل المتكلم الذي يقوم بالاختيار ، ويبقى عمل النحوي معه متمثلًا في رَصْدِ العلاقة التي بين اللفظ الذي اختاره المتكلم وبين غيره من الألفاظ التي يمكن أن تشغل الموقع ، أما الرتبة أو الموقعية والمطابقة والإعراب فهي من السمات اللغوية التي يلزم رصدها في أثناء رصدنا لجوانب التركيب المختلفة ، والتي التفت إليها ابن جني في نَصِّه الذي ذكرناه من قبل .

وأمامَ غِيَابِ النَّصِّ على تَصَوُّرٍ متكامل للنحو في تراثنا اللغوي وغياب المحاولات الأخرى التي تُعِيدُ دراسة التركيب النحوي للعربية وتُقَدِّمُ تنظيرًا له يَقْتَصِرُ عَمَلُنَا بخصوص الظاهرة النحوية على تقديم تَصَوُّرِهِ الخاص بها من خلال النَّصِّ على أبرز المعايير اللازمة لبناء مثل هذا التصور وتقديم عدد من الملاحظات التي يرى ضرورة تسجيلها بخصوص بناء التصور العام للظاهرة النحوية وتقديم تصوره ، وذلك فيما يلي :

تَتَمَثَّلُ أبرز المعايير التي يَرَى العمل الحالي ضرورة مراعاتها عند تقديم تصور عام

(١) بشر ، د. كمال (١٩٦٩) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، القاهرة : دار المعارف ، ص ١٣٩ .

للظاهرة النحوية فيما يلي :

١ - الشمول وتجمع أطراف الظاهرة النحوية بشكل كامل ومنتظم .

٢ - مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معاً وعدم الاقتصار على تسجيل أوجه الاختلاف ؛ إذ يُؤَدِّي ذلك إلى تشقيق الجوانب الرئيسية وتقديم أقسامها الفرعية جنبًا إلى جنب مع الجوانب الفرعية .

كما تَتَمَثَّلُ الملاحظات التي يريد العمل الحالي أن يُسَجِّلَهَا بخصوص بناء تَصَوُّرٍ عامٍّ للظاهرة النحوية فيما يلي :

١ - **أن العلاقات لا تَعْنِي شيئًا مخالفًا للمعاني** علاقة الإسناد بين كلمتين تَعْنِي ما يَعْنِيه الإسناد الذي استُفِيدَ من تركيب الكلمتين معًا على جهة الإسناد ، كما تَعْنِي علاقة الإضافة معنى الملكية أو الجنسية أو الظرفية تبعًا لعلاقة الاسم المضاف بالمضاف إليه .

كما لا تَنْفَصِلُ دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ للفاعل ، ولولا علاقة الاسم بالفعل أو ما يعمل عمله لما كانت الفاعلية . وكل ما هنالك من فرق بين الفاعلية والإسناد هو أن الإسناد علاقة تتمثل في علاقة الفعل المبني للمعلوم بالفاعل ، أو في علاقة الفعل المبني للمجهول بنائب الفاعل ، أو في علاقة الخبر بمبتدئه ؛ أي أن الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد . وهذا يعني أننا نرى أن معاني الأبواب النحوية نتيجة لعلاقات هذه الأبواب بغيرها من أطراف التركيب ، وأنها مِنْ ثَمَّ لا تَخْتَلِفُ عن العلاقات .

ونرى ، بناء على ذلك ، أن العلاقات النحوية هي المعاني النحوية ، وأنها ، مِنْ ثَمَّ ، لا تحتاج أنْ تُفْرَدَ وأن تجعل أحد جوانب الظاهرة النحوية .

٢ - **أن القيم الخلافية أو التقابل بين العناصر يتصل بالمعنى** إذا لم يكن هو معناها عند كثير من الوصفيين ؛ فقد رأى سوسير Saussure ، مثلًا ، بخصوص دلالة الوحدات أن الوحدات نفسها « ليس لها دلالة أو قيمة إيجابية ، بل تتولد قيمتها من مخالفة الوحدة لغيرها » (١) ، كما قرر فِرْث Firth أَنَّ الوحدة النحوية تكتسب قيمتها من علاقتها بالوحدات أو الأصناف الأخرى » (٢) .

(١) Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences, p. 232. & Levin, Samuel R. (1969) "Foreword", Analytic Syntax, by Otto Jespersen, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc. p v.

(٢) Catford J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, Edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books Inc. Publishers, p. 224.

ويعني ذلك أن القيم الخلافية أو التقابل بين العناصر صورة من صور الحديث عن المعنى النحوي لا شيء منفصل عنه .

٣ - **أننا لسنا بحاجة إلى أن نُشَقِّقَ المعنى** فَنَتَحَدَّثَ عن معانٍ نحوية عامة وأخرى خاصة ؛ لأننا لسنا بصدد تصنيف المعاني النحوية ، وإنما بصدد تقديم العناصر أو الجوانب العامة للظاهرة النحوية التي يمثل المعنى النحوي أحدها ؛ ومِنْ ثَمَّ تَكْفِينَا الإشارة إلى أنه أحدها .

والحقيقة أَنَّ الحَدِيثَ عن نَوْعَيْنِ من المعنى النحوي نَذْكُرُهُمَا مَعاً مَعَ غيرهما من جوانب الظاهرة النحوية يعنى أننا رفعنا القسمين الفرعيين للمعنى ووضعناهما جنبًا إلى جنب مع الجوانب الرئيسية الأخرى . وهو أمر يتصل بأساس مهم للتصنيف يَتَمَثَّلُ في ضرورة مراعاة أوجه الشبه والاختلاف عند التصنيف ؛ فقد قام بينهما شبه يقتضي جمعهما معًا ، وهو كونهما مَعْنَيَيْنِ نحويَّيْنِ ، كما قام الاختلاف بينهما يَتَمَثَّلُ في أَنَّ أَحَدَهُمَا عَامٌّ والآخر خاص ، وهذا لا يَسْمَحُ بأكثر من جعلهما قسمين فرعيين للمعنى النحوي . إِنَّ مُرَاعَاةَ الفَرْقِ بينهما تَجْعَلُ منهما شيئين مختلفين ، كما أَنَّ مُرَاعَاةَ الشبه تجعل منهما شيئًا واحدًا ؛ أما مراعاة الأمرين معًا فتجعلهما قسمين فرعيين لشيء واحد

ونرى ، بناء على ذلك ، أنه لا ينبغي أن يُذْكَرَا عند تقديم التصنيف العام لجوانب الظاهرة النحوية ؛ إذ يندرجان معًا تحت جانب واحد هو جانب المعنى النحوي .

ويعني ما سبق أننا نرى اندماج الجوانب الأربعة المتمثلة في المعنى النحوي الخاص والمعنى النحوي العام والعلاقات النحوية والقيم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي ؛ إذ هي متصلة به لا تخرج عنه ، وتقابل الجانب الآخر الذي يتمثل في الوحدات النحوية بسماتها المختلفة .

ونرى ، بناء على ذلك ، أَنَّ الظاهرة النحوية ببساطة شديدة هي التركيب النحوي للغة ، إِذْ إِنَّ التركيب النحوي هو الطارئ الجديد على الكلمات ؛ حيث تَمَّ تَرْكِيب الكلمات معًا نحويًا بعد بنائها صرفيًا من أجزائها الدالَّة على المستوى الصرفي .

ونَرَى أن للتركيب النحوي جانبين ؛ فهو يَتِمُّ بأمرين ، وهما : وحدات هذا التركيب والعلاقات التي تقوم بينها حتى يَتَشَكَّلُ هذا التركيب ؛ إذ لا بُدَّ لقيام التركيب من وحدات يَتِمُّ تَرْكِيبُهَا معًا كما لا يَتِمُّ التركيب حتى تُوصَفَ هذه الوحدات معًا من خلال علاقات تربط بينها . ويمكن أن نتحقق ذلك من خلال تأمل تراكيب من مثل « كتابُ محمدٍ ، وفى البيت وصديقٌ وفيٌّ » ومقارنتها بنحو : « محمدٌ كتابٌ » و « في يخرج » و « طالبٌ وَفِيَّةٌ » ؛ حيث تَمَّ تَرْكِيبُ الأمثلة الأولى بعلاقات نحوية مقررة في

الإضافة والظرفية والنعت على حين غابت مثل هذه العلاقات لأمر أو لآخر عن الأمثلة التالية ؛ مِمَّا يَعْنِي أننا نملك في الأمثلة الأولى ما يمكن تسميته بالتركيب ، ولا نملك في الأمثلة الثانية أكثر من وحدتين غير مركبتين .

ويعني ما سبق أَنَّ الظَّاهِرَةَ النحوية لا تَخْرُجُ عن الوحدات وعلاقاتها التي تصنع منها تركيبًا نحويًّا . وأن النحوي مطالب بِبَيَان الوحدات النحوية وتصنيفها ، ثم ببيان الأنظمة التي تحكم التراكيب أو العلاقات التي تقوم بين الوحدات ، وتجعل منها تراكيب نحوية صحيحة .

وهذا ، في الحقيقة ، ما يَنُصُّ عليه علم اللغة الحديث ؛ فالنظام النحوي عند سوسير Saussure يتكون من مجموعة من الوحدات تقوم بينها علاقات ، يقول هِلْمسْلِف Hielmslev : « كان سوسير أول من دعا إلى ... وصف علمي للغة في إطار العلاقات التي بين الوحدات بصرف النظر عن الخصائص التي تقدمها هذه الوحدات إلا ما يتصل بالعلاقات وما يمكن أن يستنبط منها » (١) .

ثانيًا - جهات الظاهرة النحوية ووحداتها :

١ - جهات الظاهرة النحوية

تَتَمَثَّلُ جهات الظاهرة النحوية في الجهات التالية :

إ - الوحدات النحوية .

إ - المعاني النحوية أو العلاقات التي تكون بين الوحدات النحوية .

إ - جهة أداء السمات للمعاني أو العلاقات النحوية .

إ - الهيئة التي يرد عليها التركيب .

يظهر كون الجهات السابقة تمثل جهات الظاهرة النحوية من أن الظاهرة تتعامل مع التركيب النحوي الذي يتم من وحدات بينها علاقات يَتِمُّ التعبير عنها من خلال سمات ، وهو يتحقق على هيئة معينة .

ونريد أن نؤكد على أنه لا ينبغي أن ننظر إلى الإعراب والمطابقة والرتبة والتضام بوصفها قرائن على المعنى النحوي ، فإن ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة ، إذ إنها ، في الحقيقة ، أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد ، فإن الإعراب علامة على المعنى

---

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", Readings in Modern Linguistics: An Anthology by Bertil Malmberg, Mouton: Lǿromedelsfǿrlagen, p. 97.

النحوي ، وليس قرينة له بالمرة ، كما أن ما عداه مما ذكرنا آنفًا يرد قرائن بنسبة لا تجاوز ثلث مرات وروده في اللغة . إنها كما يرى العمل الحالي أنظمة لغوية في المقام الأول وقرائن بصفة عارضة . أي أن قصر دورها على كونها قرينة يعد إخلالاً بتصورها على نحو كامل ودقيق ، كما ينطوي هذا الأمر على عودة إلى ما فرّ منه ، وهو رؤية الظاهرة النحوية من خلال علامة الإعراب ؛ إذ لا يزيد ذلك إلا بأنه جعل الكشف عن المعنى النحوي منوط بعدد من القرائن لا بمجرد علامة الإعراب ، ولا يخفى ما في هذا الأمر من اختزال للتركيب النحوي في المعاني النحوية التي يؤديها .

أما الحذف والزيادة والنيابة والاشتغال والتنازع والتضمين والنيابة والاتساع والحمل على المعنى فهي أنظمة عارضة تطرأ على نظام الجملة الأساسي الذي يتمثل في التعليق [١] أو العمل وفق تعبير عموم النحاة .

وهذا الذي دعا ابن جني إلى أن يصفها بأنها دلالة ، تأمل قوله عن النوع والعدد ونحوهما « فإن كانت هناك أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير » [٢] .

دلالة أخرى تفيد أنها يرى سمك النوع والعدد والتعيين ونحوهما أنظمة لغوية كاملة ، ولم ترد فقط بوصفها قرائن ، بل قد يتفق أن تكون قرينة في بعض الحالات دون بعض ، ومن ثَمّ كانت فيه دلالة ، وصارت قرينة .

٢ - وحداتها :

تَتَمَثَّلُ الوحدة النحوية في ثلاث ، وهي السمة والكلمة والجملة . وإذا كانت الجملة هي الوحدة النحوية الكبرى فإن الكلمة والسمة تظهران بشكل بارز في الدرس النحوي ؛ إذ يتم تحليل الجملة إلى عناصرها الأولى التي تَتَمَثَّلُ في الكلمات كما تَفْتَرِقُ الكلمات بعضها عن بعض من خلال السمات النحوية التي تحملها والتي تُجِيزُ لها الورود في موقع من مواقع الجملة أو تحرمها هذا الأمر ، وربما كانت السمة النحوية نتيجة لورود الكلمة في موقع معين .

ويُمكِننَا أنْ نُدْرِكَ كون السمة وحدة نحوية من كون علامة الإعراب إحدى السمات اللغوية التي تقوم في الكلمات ، فلا تخفى أهميتها بالنسبة للتركيب النحوي .

ونُشِيرُ ، بالنسبة للسمة ، إلى أنّ هذه العناصر اللغوية تَتَمَثّل في علامات الإعراب

---

(١) استنطق بعض روادنا اللغويين نصوص عبد القاهر الجرجاني بهذا المصطلح حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

والعدد والنوع . وقد وَرَدَتْ هذه العناصر في التراث العربي بصفتها جزءًا في تشكيل التركيب اللغوي للعربية ، وهي بهذا تمثل سمات لغوية .

وقد اختار كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها اسم القرائن اعتمادًا على قيامها بإفادة الدلالة النحوية أو مشاركتها في ذلك .

والحقيقة أن وصف هذه العناصر أو السمات اللغوية كما يختار العمل الحالي بالقرينة قد ورد في التراث العربي بِقَدَرٍ ، أي في مواضع دون أخرى . وهذا الذي يجعلنا نُفَضِّلُ استخدام مصطلح السمة مع هذه العناصر على مصطلح القرينة التي لا تُمَثِّلُ مطلق السمة ، وإنما تمثل السمة الفارقة أي التي تُوَظَّف في التفريق بين ما يحتاج إلى تفريق .

ويَتَمَثَّلُ أبرز ما يمكن معالجته في هذه الوحدات النحوية الثلاثة في جانب الأنظمة ، فليس ثمة تصور واضح لجملة الأنظمة التي تحكم الجملة على اختلاف جهات الجملة التي تتصل بها هذه الأنظمة ، كما يقع الجدل حول نظام التصنيف الذي ينبغي أن تجري عليه الكلمات . ومِنْ ثَمَّ سيناقش البحث الأنظمة النحوية الخاصة بمختلف جهات الظاهرة النحوية في المبحث التالي الذي سيناقش نظام الوحدات المتمثل في نظام تصنيف الكلم وأنظمة التركيب المختلفة .

المبحث الثاني : الأنظمة النحوية

تَتَعَدَّدُ ، في الحقيقة ، الأنظمة النحوية في العربية ، وهي بحاجة إلى أمور تتمثل في التحديد والجمع وتصنيفها ، أيضًا ، في ضوء علاقة بعضها ببعض . ويراد بتحديدها بيانها وتلقيب ما يمثل نظامًا نحويًّا بلقب النظام ؛ إذ إن جميع الأنظمة النحوية قد فُصِّلَ الحديث فيها تحت ألقاب أخرى ، مما يستلزم إعادة تلقيبها بلقب النظام وفصلها عما ليس نظامًا من مادة أو نظرية أو غير ذلك .

وإن تَوَزَّعَتْ هذه الأنظمة على كلٍّ من السمة والكلمة والجملة فإنها لا تَقْبَلُ إلا فَصْلَ نظام الكلمة عنها بمعالجة مستقلة ، أما أنظمة السمة والجملة فتحتاج إلى أن تُعالَجَ وتُعْرض معًا في إطار واحد لاتصال بعضها ببعض وأهمية وضعها في إطار عام ؛ إذ يُوَضِّحُ ذلك علاقة بعضها ببعض أكثر من علاقتها بما تتصل به من الوحدات النحوية .

أولا - نظام الكلمات :

نتعرض في حديثنا عن نظام الكلمات لنظام التصنيف ، وذلك على النحو التالي :

١ - نظام تصنيف الكلم :

تُمَثِّلُ الكلمات جزءًا من الظاهرة النحوية يقابل الجزء الثاني الذي يتمثل في العلاقات . وإذا كنا سنقف مع العلاقات النحوية في الحديث عن الأنظمة النحوية التي تحكم التركيب النحوي للعربية فإننا سنناقش هنا بعض جوانب الوحدة النحوية التي دار حولها جدل شديد وهو جانب تصنيفها الذي حظي بمناقشات طويلة . ولم نقف مع الكلمة نفسها بوصفها وحدة نحوية ؛ لأن المشكلة ليست في الوحدات نفسها التي تشبه المعاني المطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي ، وإنما في نظام تصنيفها الذي خالف فيه كثير من اللغويين المعاصرين نحاتنا القدامى خلافًا بعيدًا .

لقد قَدَّمَ الدرس الوصفي لأقسام الكلم مسلمات متعددة منها اعتمادها على المنطق والفلسفة وعدم صلاحيتها للدرس اللغوي الوصفي وقيامها على ثمانية أقسام على ما انتهت إليه لغويات الحضارة اللاتينية وساد القرون الوسطى بعد أن كانت قد وصلت إلى عشرة أقسام على يد اليونانيين . ومنها ضرورة تطويرها الذي انتهى بتشارلز فرايز إلى أن يجعل هذه الأقسام أرقامًا . وهذا ما انعكس في درسنا اللغوي العربي المعاصر ، وذلك في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

ونَنْطَلِقُ في مُنَاقَشَتِنا لتصنيف الكلمة من خلال أبرز تَصَوُّرٍ قَدَّمَهُ لنا الدرس اللغوي

العربي الحديث لِمَا طَرَحَ من المفاهيم والقضايا ولِمَا انبنى عليه من الدراسات ، وهو يرد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ويتمثل في تصنيف الكلمة إلى سبعة أقسام بدلًا من ثلاثة الأقسام التي قدمها تراثنا اللغوي .

والحقيقة أن نقطة الخلاف تَتَمَثَّلُ في تقسيم النحاة للكلمة إلى ثلاثة أقسام وتقسيم كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها إلى سبعة أقسام ، وذلك بأن أخرج من الاسم الضمير واسم الإشارة والموصول وسَمَّاهَا جميعًا باسم الضمير ، وأَخْرَجَ مِنْهُ كذلك الصفة (المشتق العامل) والظرف فصارت لدينا ثلاثة أقسام جديدة تنضاف إلى الثلاثة المقررة في الاسم والفعل والحرف لتصير الأقسام الرئيسية ستة أقسام ، كما أضاف إليها سابعًا أخرجه من الفعل ، وقد سَمَّاهُ بالخالفة ، وجعله لأفعال التعجب والمدح والذم واسم الفعل . وقد عرض هذا الأمر في نص جامع له يقول :

« وسنجد في التقسيم الجديد مكانًا مستقلًّا لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنبًا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءًا من أولهما ولا متحدًا مع ثانيهما ، وسنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها ، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال . وسنجد كذلك مكانًا مستقلًّا لقسم جديد هو الضمير ، وقد عَدَّ النحاة الضمائر بين الأسماء أيضًا عند تقسيمهم للكلم ، ولكننا سنرى بعد قليل أن إفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يُبَرِّرُهُ سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى . وهذه الضمائر التي أفردناها بقسم خاص هي أعم من أن تكون ضمائر شخصية فقط كأنا وأنت وهو ، وسنجد في تقسيمنا الجديد مكانًا مستقلًّا ثالثًا للخوالف ، وهي عناصر وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن ، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعًا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى ، فهي جميعًا تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصريفي ما وهي جميعًا تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي الذي يسمونه affective language ، وتلك هي الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم . وربما ألحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى ، كالندبة والاستغاثة من النداء ... والظرف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلم لأسباب تعود من ناحية إلى مباني الظروف أي صورها المطلقة وتضامُّها مع الكلمات والتراكيب ، ومن ناحية أخرى إلى معانيها التي تختلف عن التسمية والحدث والزمن الذي هو جزء معنى الفعل ؛ لأننا سنرى أن دلالة

الظروف إنما هي دلالة على علاقات زمانية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالتضمن كالزمن في الفعل ، وسنرى كذلك أن أسماء الزمان والمكان كاليوم والساعة وأمام ووراء قد تطرح معانيها المعجمية ، وتَتَّخِذُ لنفسها معنى وظيفيًا هو معنى الظرف ؛ فَتُعَدُّ بالنقل بين الظروف معنى ، وإن اختلفت عنه المبنى ؛ لأنها أسماء في الأصل ، وليست ظروفًا . وسنتوسع في فهمنا للأدوات فنرى الحروف منها أدوات أصلية ونرى غيرها أدوات محولة كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال ، ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا »[(١)] .

وسوف نُحَقِّقُ ما بين التَّصَوُّرَيْنِ التراثي والحديث لأقسام الكلم من خلال خمسة النقاط التالية :

١ - أن نحاتنا القدامى لم يقدموا تقسيمًا وحيدًا للكلمة ؛ وإنما قَدَّمُوا اثنين جاء كل واحد منهما بحسب الغرض منه ، فقد قَدَّمُوا تصنيفًا عامًا يَضُمُّ الأقسام الرئيسية دون فروعها ، وآخر تفصيليًا ذكروا فيه ما لكل قسم من أقسام الكلمة الرئيسية من أقسام فرعية كأقسام الاسم الفرعية التي تتمثل في الضمير والصفة والظرف . وزادوا على ذلك فذكروا الأقسام الفرعية لكل قسم فرعي من هذه الأقسام الفرعية وغيرها كحديثهم عن المشتق العامل والمشتق غير العامل وعن أقسام الصفة (المشتق العامل) التي تتمثل في اسم الفاعل وصيغة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكأقسام الضمير ... إلخ . وحَسْبُنَا أن نتذكر أن ليس ثَمَّةَ قسم عَرَضَهُ هذا التقسيم الجديد لم يدركه النحاة .

ويَتَأَكَّدُ ذلك من أننا لا نفقد في الدرس الصرفي للعربية قسمًا من هذه الأقسام التي ذكرتها دراسة اللغة العربية معناها ومبناها فضلًا عما نَجِدُهُ مِنْ تصنيفات أخرى تُغَطِّي جميع الفروق اللفظية أو الدلالية التي تكون بين الكلمات . وتظهر مثل هذه التصنيفات الجديدة ، مثلًا ، في الجامد في مقابلة المشتق ، والمعرب في مقابلة المبني ... إلخ . ويعني ذلك ببساطة أنهم لم يقفوا فقط مع ثلاثة الأقسام ، وإنما ذكروا جميع أصناف الكلمة الرئيسية والفرعية وفرع الفرعية . وكل ما هنالك أنهم قد قاموا بالتصنيف مرتين كانت إحداهما تصنيفًا عامًا وكانت الأخرى تصنيفًا تفصيليًا دقيقًا محكمًا .

٢ - أن الفروق بين أفراد أي قسم مسألة منطقية لا تُفْسِدُ التصنيف ، ولا تُخِلُّ به ،

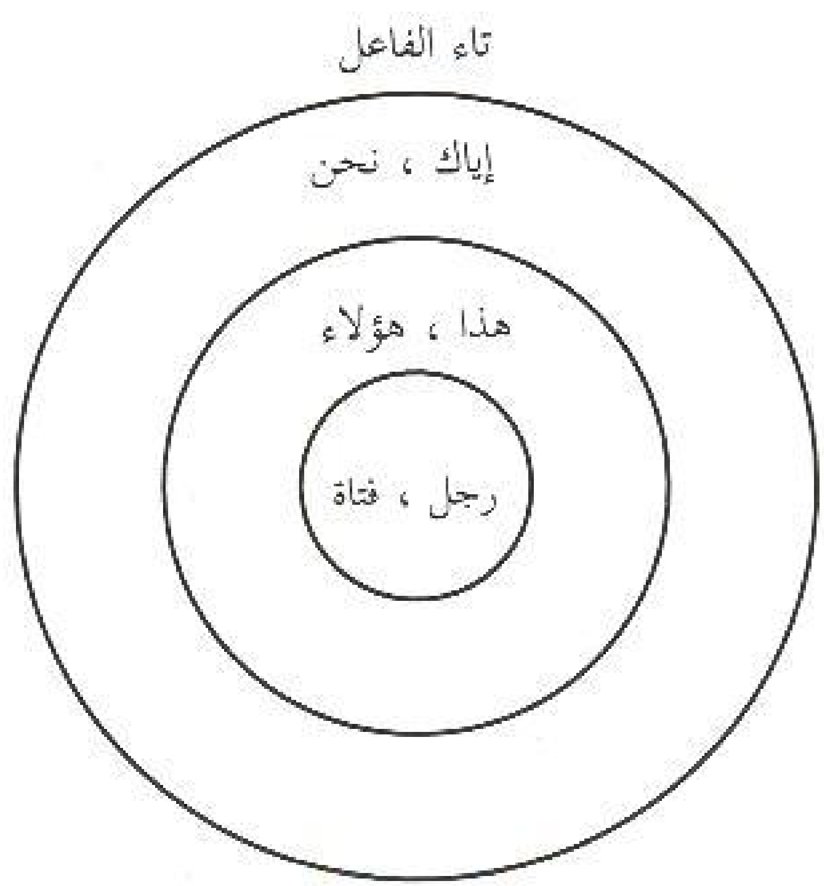
(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

وذلك لأن المبدأ المعمول به في التصنيف بشكل عام يَتَمَثَّلُ في ضرورة مراعاة الانحراف التدريجي Gradience .

ويَعْنِي الانحراف التدريجي Gradience أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساوٍ جيمع سمات هذا الصنف وإنما تَتَفَاوَتُ أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف . وهذا المبدأ مقرر في الدرس الوصفي نفسه فهم يرون أن الفرد النمطي للقسم يقع في قلب دائرة القسم ، وهو الفرد الذي يحمل جميع صفات القسم أو هو أكثر الأفراد حملًا لسمات القسم الذي ينتمي إليه ، ويرون أننا كُلَّمَا اتَّجَهْنَا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى القسم قَلَّ عدد السمات التي تحملها الأفراد حتى نقع على فرد لا يحمل من سمات القسم إلا سمة واحدة .

وهذا ما يظهر في نص النحاة على الاقتصار في الأفراد التي تنتمي إلى قسم الأسماء على قبولها علامة واحدة من علامات الأسماء كما في تاء الفاعل التي تقتصر على قبول سمة الإسناد إليها دون التعريف بأل والجر والنداء ... إلخ . أما الاسم رجل : فهو يحمل التنوين ويقبل أل والنداء والجر والإسناد ومعظم سمات الاسم إن لم يكن يقبلها جميعًا .

ويمكننا بيان الفروق بين الأسماء في قبولها لسمات الاسم المختلفة من خلال الرسم التالي :



(رسم ١)

الانحراف التدريجي لقبول الأسماء لعلامات الاسمية :

(اختلاف الأسماء في قبولها للعلامات) :

تلزم الإشارة إلى أن علامات الاسم متعددة ، وليس ثمة اتفاق على جملة ما يمثل علامة له ، وذلك على ما نجده في نص ابن فارس الذي تَحَدَّثَ فيه عن عدم قبول بعض الأسماء لعلامات الاسمية يقول : « أجمع أهل العلم أن الكلم ثلاثة : اسم وفعل وحرف . فأما الاسم فقال سيبويه : الاسم نحو : رجل وفرس » وهذا عندنا تمثيل وما أراد سيبويه التحديد . إلا ناسًا حَكَوا عنه أن « الاسم هو المحدث عنه » « وهذا شبيه بالقول الأول لأن « كيف » اسم ، ولا يجوز أن يُحَدَّث عنه . وسمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلًا » . قال : وذلك أن سيبويه قال : « ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلامًا ، كما تقول : إن ضاربك يأتينا » . قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأنَّ « كيف » و « عند » و « حيث » و « أين » أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة . والدليل على أن أين وكيف أسماء قول سيبويه « الفتح في الأسماء قولهم كيف وأين » فهذا قول سيبويه والبحث عنه . وقال الكسائي « الاسم ما وصف » ، وهذا أيضًا معارض بما قلناه من أن كيف وأين اسمان ولا ينعتان . وكان الفراء يقول : « الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام » ، وهذا القول أيضًا معارض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون ولا تضاف ولا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام . وكان الأخفش يقول « إذا وجدت شيئًا يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ثم وجدته يُثَنَّى ويُجْمَعُ نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم » . وقال أيضًا : ما تَحسُنَ فيه « ينفعني » و « يضرني » . وقال قوم : ما دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وهذا قول هشام وغيره . وله قول آخر : إن الاسم ما نودي . وكل ذلك معارض بما ذكرناه من كيف وأين ومن قولنا « إذا » وإذا اسم لحين ... أبو عثمان المازني قال : سألت الأخفش عن « إذا » ما الدليل على أنها اسم لحين فلم يأت بشيء » .

ونلاحظ في الرسم السابق ما يلي :

١ – أن ما وَرَدَ في قلب الدائرة يحمل أكبر عَدَدٍ من العلامات ، فرجل وقمر منونتان وتقبلان أل والجر والنداء .

٢ – أنه كلما ابتعدت الأسماء عن مركز الدائرة وجدناها أقل حَمْلاً لعلامات الاسمية فهذا وهؤلاء ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ، ثم نحن وإياك ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ولا الجر ، ثم تاء الفاعل لا تحمل التنوين ولا تقبل أل ولا النداء ولا الجر ، وإنما تقبل من علامات الاسم الإسناد فحسب . وأكثر من ذلك أين وكيف الواردتان عند ابن فارس لا تحملان من الاسم أية علامة إلا دلالته ؛ فلولا أنهما يدلان على مُسَمًّى لما كان ثمة وجه لوصفهما بالاسمية . والحقيقة أن الدلالة علامة لا تزول ولا تفارق المُعَلَّم .

نرى ، بناء على ما سبق ، أننا مضطرون إلى قبول تفاوت أفراد قسم الأسماء في قبولها للعلامات لأمرين ، هما :

– التسليم بالمبدأ الذي تقرر في علم اللغة ، بصفة خاصة ، وفي مطلق التصنيف ، بصفة عامة ، وهو مبدأ الانحراف التدريجي .

– أننا لو أَقَمْنَا حِسَابًا لمثل هذا الاختلاف بين أصناف الأسماء في قبول العلامات لخَرَجْنَا بأصناف عديدة ، ولَمَا اقتصر الأمر على إخراج الصفة والضمير والظرف كما في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

ويدعو هذا الأمر ، في الحقيقة ، إلى ضرورة مراجعة مدى الانحراف التدريجي في قبول مختلف أصناف الكلمات في العربية ومدى تخلف بعض الشروط عن الأبواب النحوية ، وتفسير ذلك وأثره على الوظيفة النحوية لهذا الأبواب .

٣ – أن موافقة أقسام الاسم الفرعية الضمير والصفة والظرف لقسم الاسم الذي تنتمي إليه وعدم خروجها عن عباءته تظهر من أنها جميعًا تَحْمِلُ دلالةً أُولَى واحدة ، وأن الفَرْق الذي يقوم بينها إنما يقوم في الدلالات التي تُقَوِّمُ هذه الدلالة الأولى وتُجَسِّدُهَا أي في الدلالة الثانية مما يجعل الفرق بينها ثانويًا لا أوليًا أساسيًا .

وبيان ذلك يظهر من أمرين وهما :

١ – عدم اقتصار المشتق العامل على حمل دلالتين .

٢ – حَمْل جميع الأسماء لدلاتين فإذا كان المشتق العامل يحمل دلالتي الذات والحدث الذي يلابسه أو الصفة التي تقوم فيه فإن :

– اسم الذات يحمل دلالتي الذات والجنس الذي تنتمي إليه هذه الذات .

– الضمير يحمل دلالتي الذات وموقعها من الموقف الكلامي : تكلمًا وخطابًا وغيبة .

- اسم الإشارة يحمل دلالتي الذات والإشارة .
- الاسم الموصول يحمل دلالة الذات ودلالة الصلة التي تتصل به ولا يتمّ إلا بها .
- العلم يحمل دلالتي الذات واختصاصه بصاحبه .

ولا يخفى أن الذات قد تكون معنوية غير مادية كما في اسم الزمان نحو يوم وساعة ؛ إذ كل واحد منهما يقع على ذات معنوية غير مادية تنتمي إلى جنس الأيام أو جنس الساعات على الترتيب .

ويفيد ذلك أن الاسم سواء أكان اسم ذات أم كان مشتقًا عاملًا أم كان علمًا أم كان ظرفًا أم كان ضميرًا شخصيًا أو موصولًا أو إشاريًا يحمل دلالة الذات المادية أو المعنوية ، وأن الاختلاف بين هذه الأصناف لا يقوم إلا في الدلالة الثانية التي تُقوِّم هذه الذات ، والتي تَتَمَثَّل في الجنس بالنسبة لاسم الذات ، ومنه اسم الزمان أو المكان ، وفي الحدث أو الصفة بالنسبة للمشتق العامل ، وفي موقع الذات من الموقف الكلامي بالنسبة لضمير الشخص ، وفي الإشارة بالنسبة لاسم الإشارة ، وفي دلالة الصلة بالنسبة للاسم الموصول ، وهو يكافئ المشتق العامل إذا كانت الصلة جملة فعلية ، ويزيد عنه إذا كانت الصلة جملة اسمية .

ويمكن إعادة صياغة ما سبق بأننا مع الأسماء ندل على الذات باستخدام اسمها الخاص في حالة العلم نحو محمد ، أو جنسها الذي تنتمي إليه (اسمها العام) في حالة اسم الذات ، نحو رجل أو الحدث الذي تلابسه ، أو الصفة التي تقوم فيها في حالة المشتق العامل (الصفة) نحو كاتب وأبيض ، أو الإشارة إليها في حالة اسم الإشارة نحو هذا ، أو الصلة في حالة الاسم الموصول نحو الذي يجتهد .

إن كُلَّ ما نريد أن نصل إليه هو أن كل الأسماء قد اتفقت في دلالتها الأولى ، وهي الذات مادية أو معنوية ، وأن الاختلاف بينها قد جاء في الدرجة التالية ؛ إذ يقوم في طرق بيان هذه الذات أو تقويمها ببيان اسمها الخاص ، أو بجنسها الذي تنتمي إليه ، أو بالحدث الذي تلابسه ، أو بالإشارة إليها ، أو بالصلة ، أو بموقعها من الموقف الكلامي . ولا يعني ذلك كله إلا أمرًا واحدًا هو أن هذه الأصناف من الكلمات لا تخرج عن أن تكون أقسامًا فرعية للأسماء ، ولا يمكن لبعضها أن يكون قسيمًا للاسم .

وقد قامت بعض الدراسات بتتبع دلالات جميع الأقسام الفرعية للاسم لإثبات اتفاقها في دلالتها على الذات واختلافها في الدلالة التي تقوم هذا الذات [1] .

(١) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٢) أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٤ – أن نحاتنا ، بناء على ما سبق ، أدركوا بحسٍّ لغوي دقيق أن الأقسام المختلفة للكلمات ليست على درجة واحدة ، وأن بعضها فرع لبعض ، أي أنهم أدركوا جميع الأقسام وأدركوا مع ذلك منزلة كل قسم منها ، أي علاقات بعضها ببعض .

ويمكن أن نُلَخِّص الأسس المهمة التي التزمها نحاتنا في عملية التصنيف فيما يلي :

١ – ضرورة مراعاة أوجه الاختلاف والاتفاق على السواء ، وتظهر قيمة مراعاة الأمرين معًا من أننا إذا راعينا أوجه الاختلاف فقط في القمر والشمس والمصباح والشمعة ، مثلًا ، كانت أربعة أشياء مختلفة بعضها عن بعض ، وإذا راعينا ما بينها من اتفاق جعلناها صورًا مختلفة للأجسام التي تقدم لنا الضوء ، وأنها جميعًا تعد مقابلًا للأجسام الأخرى التي لا تقدم لنا الضوء . وقد نَعْمَد إلى تصنيفها تصنيفًا آخر وفق معيار آخر .

إن مراعاة أوجه الاختلاف فقط يجعل من كل مخالف بشكل جزئيٍّ أو كُلِّي قسمًا مستقلًّا ، أما مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معًا فيتيح لبعض الأقسام أن تندرج تحت بعض .

٢ – ضرورة حفظ العلاقة بين الأقسام أو رُتَبِها التي تنتج عن مراعاة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف على السواء ؛ إذ لا يَتِمُّ بناء نظام تصنيفي عام بأحدهما دون الآخر . ولولا مراعاة أوجه الشبه والافتراق لارتفعت أقسام فرعية إلى درجة الأقسام الرئيسية بدون وجه حق . ولعلنا نذكر أن أبرز ما قدَّمه دارون ، بعيدًا عن بعض المفاهيم الخطأ التي انتهى إليها ، هو تصنيفه العام للمملكة الحيوانية الذي أقامه على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف معًا . لقد راعى النحاة العرب درجة التصنيف ، ولم يكتفوا بتسجيل مطلق التصنيف ، ولذلك أدركوا كما تظهر أدنى مراجعة لأعمالهم الموجزة والمبسوطة أنهم وقفوا مع جميع التقسيمات .

٣ – ضرورة التسليم بمبدأ الانحراف التدريجي Gradience عند التصنيف وعدم الالتفات إلى التفاوت بين أفراد القسم الواحد في حمله لسمات هذا القسم .

٤ – ضرورة تَجَنُّب الخلط بين هذه الأقسام ورفع بعض الأقسام الفرعية إلى منزلة الأقسام الرئيسية ؛ إذ ذلك يخالف أصل التصنيف الذي يتمثل في ضرورة مراعاة أوجه الشبه جنبًا إلى جنب مع أوجه الاختلاف .

ثانيا - أنظمة التركيب :

لا يُمْكِنُ ، كما لا يخفى ، أن يخضع التركيب النحوي للعربية لنظام واحد ولا مجموعة متساوية من الأنظمة ، وإنما لعدد من الأنظمة ذوات مستويات مختلفة . ويراد بالمستويات

المختلفة أن يكون بعضها أساسيًا وبعضها غير أساسي مثلا . وترجع ضرورة تعدد الأنظمة في التركيب النحوي إلى أن له عدة جوانب يحكم كل جانب منها نظام يرد لها بشكل أساسي ، وأنظمة أخرى تُمَثِّلُ شيئًا أقرب إلى الاستثناءات على هذا النظام الأساسي . وتتمثل جهات التركيب التي نريدها هنا في علاقات التركيب وعناصرها وأداء هذه العلاقات والتعبير عنها وبنية التركيب أو ترتيب عناصره .

وسوف نستعرضها بإيجاز مع بيان الجهات المختلفة التي نفترضها بشكل مبدئي والتي تقبل التطوير وفقًا لقرءة الأنظمة المختلفة التي تحكم جوانب التركيب النحوي . وسوف نعطيها أرقامًا متسلسلة ، فلن نفرق بين نظام التصنيف الذي يكون للكلمات والأنظمة التي تكون للتركيب نفسها ، ولن نفرق بين النظام الأساسي وغير الأساسي ؛ وذلك لبيان جملة الأنظمة النحوية في العربية والتأكيد على تَعَدُّدِهَا . على أننا فيما سوى ترقيم الأنظمة لن نخلط بين الأنظمة بمعنى أننا سوف نحرص على تصنيف الأنظمة في نظام أساسي لكل جهة وأنظمة غير أساسية لها تُمَثِّلُ استثناءات ، وذلك على ما يلي :

٢ - نظام العلاقات النحوية أو العمل (نظام التعليق) :

يَتَّصِلُ هذا النظام بجهة العلاقة النحوية وعناصرها ، وهي العلاقة التي يَتَحَقَّقُ بها التركيب ؛ فلا تركيب بلا علاقات بين مفرداته ، وقد أَخَذَ النظام اسمًا ناله من النقد ما لم يَنَلْ غيره وهو اسم العمل .

ويمكن أن نعتمد التعليق الذي قال به بعض روادنا اللغويين [١] مع تصورنا إلى أنه لا يخرج عما يقرره العمل ؛ إذ ليس العمل إلا أن اقتضاء بعض الكلمات لبعض يجعل منها تركيبا لا مجرد مفردات متتابعة ، ولا نرى ، مِنْ ثَمَّ ، أنه يقضي على « العمل النحوي والعوامل النحوية » [٢] إذ يتم التعليق في ضوء ما بينها من اقتضاء تحكمه تفصيلات العمل . إن كل ما هنالك في تصورنا أن الظلال المنطقية للمصطلح التعليمي « العمل » الذي لا يخرج عن معنى الاقتضاء أو معنى التعليق هي التي جعلته يبدو مخالفًا في الظاهر على الرغم من عدم اختلافهما في الحقيقة .

عند عبد القاهر هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بِوَهْوِ الفكرة .

ولا نريد أن نقف مع تفصيلات العمل ، وإنما نريد الإشارة إلى أنه نظام العلاقة الأساسي الجامع ، وليس ثمة نظام تتعلق به هذه الكلمات سواه .

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) السابق ، ص ١٨٩ .

وقد صاغه النحاة بجعل بعض الكلمات عوامل تُعَدّ أساس التركيب وجعل بعض الكلمات معمولات تقتضيها هذه العوامل واستغرقوا بهذين النوعين كل كلمات التركيب .

الأنظمة الفرعية التكميلية :

أما الأنظمة الفرعية التي تتصل بهذا النظام ، وتُعَدّ استثناءً عليه فقد تمثلت في عدد من الأنظمة اللغوية . وقد سَمَّيْنَاهَا بالفرعية لكونها أقل ورودًا في اللغة من النظام الأساسي للعلاقة ولا تُعَالِجُ إلا عددًا قليلًا من الظاهرة لا يُقَارَنُ بما يعالجه النظام الأساسي للعلاقة ، كما وَصَفْنَاها بالتكميلية لعدم خروجها عن نظام العمل كلية ، وإنما تتصل به ، إذ تُمَثِّل صورة خاصة من صوره .

وسوف نكتفي بالإشارة إليها على أساس أن الغرض من هذا العمل مجرد تحديد هذه الأنظمة وتخليصها من غيرها ، وبيان كيف تُمَثِّلُ نظامًا وعلاقة هذه الأنظمة بعضها ببعض من جهة وتحديد جهة التركيب التي تتصل بها من جهة ثانية دون سرد تفصيلاتها أو استغراقٍ في أحكامها ؛ فلذلك كتبه الخاصة .

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في أنظمة الحذف والزيادة والتنازع والاشتغال والنيابة والتضمين والحمل على المعنى والاتساع ؛ إذ إن كل نظام من هذه الأنظمة يتصل بمشكلة ما تتصل بهذه العلاقة ويندرج تحت نظام فرعي ، وذلك على النحو التالي :

٣ - نظام الحذف :

لا يخفى أن الحذف يرد في طرف من طرفَيِ العلاقة أو فيهما معًا ؛ مما يعني أنه يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في تَخَلُّفَ طَرَفٍ من طَرَفَيِ العلاقة النحوية اللذين تقوم بينهما العلاقة . يقول ابن جني في الحذف : « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت ، وتالله لقد فعلت ، وأصله أقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلًا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض ، نحو قولك : زيدًا إذا أردت اضرب زيدًا أو نحوه ، ومنه : إياك إذا حذرته ، أي احفظ نفسك ولا تضيعها والطريق الطريق ، وهلّا خيرًا من ذلك . وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قولك : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، وخير مقدم أي قدمت خير مقدم ، وكذلك الشرط في نحو قوله : « الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرًا

فخيرًا وإن شرًا فشرًا » ، أي إن فعل المرء خيرًا جزي خيرًا وإن فعل شرًا جزى شرًا ، ومنه قول التغلبي إذا ما الماء خالطها سخينًا » (١) .

٤ - نظام الزيادة :

تُحْسَبُ الزيادة مراعاة لطرفَيِ العلاقة ، أي تُحْسَبُ تَبَعاً لاستيفاء العلاقة لطرفيها الأمر الذي يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عنصر لا يرتبط بغيره كما في حالة حرف الجر الزائد .

٥ - نظام التنازع :

يقوم التنازع بسببٍ من العلاقات النحوية كما هو مقرر عند النحاة ؛ إذ يعكس هذا النظام استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عاملين يقتضي كل واحد معمولًا خاصًا به مع وجود أحدهما دون الآخر .

٦ - نظام الاشتغال :

يقوم الاشتغال أيضًا بسببٍ من العلاقات النحوية ، كما هو مقرر أيضًا ، وهو ، مِنْ ثَمَّ ، يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود معمول واحد مع معمولين من جنس واحد على الرغم من أن هذا العامل لا يتطلب إلا واحدًا منه .

٧. نظام النيابة :

يعكس نظام النيابة استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود علاقة دلالية بين طرفين لا ترد بينهما أصلًا ، فيثبت ذلك بِعَدِّ أحد الطرفين نائبًا عما تقوم بينه وبين الطرف الثاني مثل هذه العلاقة ، وهذا ما يظهر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، يقول بعضهم : « الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضًا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف » (٢) .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ٣٦٠ .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله ، دمشق : دار الفكر ، ط٦ ١٩٨٥ ، ص ٨٦١ .

٨ - نظام الحمل على الأصل أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو على النقيض :

تعكس صور أنظمة الحمل استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في ورود سمات طرف من طرفي العلاقة على غير ما هو مُقَرَّرٌ لها وفقًا لعلاقتها بالطرف الآخر ؛ كأن يَرِدَ اللفظ مذكرًا وحقه التأنيث حملًا له على معناه ، نحو تذكيرنا لفظ الدار في قولنا : هذا دار حملًا له على معناه ، وهو المنزل .

ولا يخفى أن هذا يتضمن عدم ورود السمات في المبتدأ وفق ما يتناسب مع الخبر ؛ إذ الخبر مؤنث مجازي ، وقد جاءت سمة التذكير في المبتدأ بَعْدَ حمل لفظ الخبر على معناه ، وهو المنزل .

وتتفق كل صور الحمل في كونها تمثل صورًا خاصة من صور العمل ؛ إذ تعكس استثناءات على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في عدم ورود السمات التي يقتضيها طرف في الطرف الآخر . وإذ الحمل يعني أنه قد حمل اللفظ على معناه أو أصله أو نظيره أو نقيضه .

ويتضح كون نظام الحمل على المعنى ، مثلًا ، يقوم مع تخالف طرفي علاقة نحوية في سمة من السمات اللغوية من نص ابن جني : « فَصْلٌ في الحمل على المعنى : اعلم أن هذا الشَّرَجَ غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا ، وغير ذلك مما تراه بإذن الله فمن تذكير المؤنث قوله :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [١] ، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [٢] ؛ لأن الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣] إنه أراد بالرحمة هنا المطر ، ويجوز أن يكون التذكير هنا ، إنما هو لأجل فعيل على قوله : بأعين أعداء وهن صديق ، وقوله : ولا عفراء منك قريب . وعليه قول الحطيئة :

(١) ٧٨ / سورة الأنعام .
(٢) ٢٧٥ / سورة البقرة .
(٣) ٥٦ / سورة الأعراف .

ثلاثـة أنفـس وثـلاث ذود　　لقـد جـار الزمـان على عيـالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر » (١) .

٩ - نظام الاتساع :

يعكس نظام الاتساع استثناءً على نظام العلاقة النحوية يظهر من كونه صورة خاصة من الحذف ، ويُعَدُّ استثناء في أمر العمل ، وذلك كما يظهر من نص ابن السراج فيه ، يقول : « اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تُقِيمُه مُقَام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله ، وإنما تُقِيمُ فيه المضاف إليه مُقَام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم ، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، فنحو قوله : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (٢) تريد أهل القرية وقول العرب : بنو فلان يطؤهم الطريق يريدون أهل الطريق ، وقوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ (٣) إنما هو بر من آمن بالله . وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، وولد له الولد ستون عامًا ، والتأويل وُلِدَ له في ستين عامًا . ومن ذلك قوله ﷻ : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ (٤) وقولهم : نهارك صائم وليلك قائم ، وإنما المعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل ، وكذلك يا سارق الليلة أهل الدار ، وإنما سرق في الليلة . وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به ، وتقول : سرت فرسخين يومين إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن » (٥) .

١٠ - نظام التضمين :

يعكس نظام التضمين استثناءً على نظام العلاقة النحوية ، إذ يرد مفعول به بعد فعل لا يرتبط بمنصوب على جهة المفعولية ، يقول ابن هشام في سبعة الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، ويأتي بعده مفعول به على الرغم من لزومه : « السادس التضمين فلذلك عدّي رَحُبَ وطَلَعَ إلى مفعول لما تَضَمَّنَا معنى وَسِعَ وبَلَغَ ، وقالوا : فَرِقْتُ زيدًا وسَفِهَ نَفْسَهُ لتضمنها معنى خاف وامتهن أو أهلك . ويختص التضمين عن غيره من المُعَدِّيَاتِ بِأَنَّهُ قد يَنْقُلُ الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك عُدِّيَ ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ص ٤١١ - ٤١٢ .
(٢) ٨٢ / سورة يوسف .　　(٣) ١٧٧ / سورة البقرة .
(٤) ٣٣ / سورة سبأ
(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ٢ ، ص ٢٥٥ .

مفعولين بعد ما كان قاصرًا ، وذلك في قولهم لا آلوك نصحًا ولا آلوك جهدًا لما ضُمِّنَ معنى لا أمنعك ومنه قوله ، تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ (١) وعُدِّيَ أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ (٢) ﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ ﴾ (٣) » (٤) .

١١ - نظام الرتبة الأساسي :

يعكس نظام الرتبة الأساسي الهيئة التي تقوم لوحدات التركيب بعد تعلق بعضها ببعض . وهي نظام لغوي ذو تفصيل وأحكام مختلفة ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يستخدم قرينة على المعنى النحوي . وهو يُفَرَّغُ من دلالته اللغوية !! .

حدد الهيئة التي ترد عليها عناصر التركيب والشكل الذي تقوم فيه .

١٢ - نظام الأصل والفرع :

يتصل الأصل والفرع بهيئة التركيب ، إذ يُعَدُّ نظام الأصل والفرع فرعًا أو استثناءً على نظام الرتبة الأساسي الذي يقرر الأحكام المختلفة للرتبة . ولا يستقل بكونه استثناء على نظام الصل والفرع ؛ إذ إن الأصل والفرع ليس خاصًا بالرتبة في العربية ، بل يرد في مسائل مختلفة ، ومن ذلك عَدُّ المثنى والجمع فرعين على المفرد ، وعَدُّ المؤنث فرعًا على المذكر والمعرفة فرعًا على النكرة .

وما يَهُمُّنا منه الآن أن يتم به تفسير ورود أكثر من صورة أو ترتيب للتركيب ذي العناصر الواحدة ؛ إذ عَدَّ إحدى الصور أصلا والباقي فروعًا عليه .

ويَتَقَرَّرُ نظام الأصل والفرع بالنسبة للرتبة فيما سماه النحاة تقديمًا أو تأخيرًا ؛ إذ معنى التقديم ، مثلًا ، أنه قد طرأ تقديم لما كان مؤخرًا .

١٣ - نظام أداء المعنى النحوي (نظام السمة) :

يَتَّصِلُ نظام أداء المعنى النحوي بجانب الوسيلة التي تستخدم لبيان الإعراب وهي السمات التي توظف علامةً على المعنى النحوي أو قرينة له .

ويُعَدُّ نظام أداء المعنى النحوي بالسمة علامةً أو قرينةَ النظام الأساسي لأداء المعنى

---

(١) ١١٨ / سورة آل عمران . (٢) ٣٣ / سورة البقرة .

(٣) ١٤٣ / سورة الأنعام .

(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جـ ١ ، ص ٦٨٠ .

النحوي .

وهو متصل بنظام العمل من جهة أن العمل يقتضي عددًا من العلاقات التي تقوم بين أطراف التراكيب المختلفة ، وأن نظام السمة خاص بالوسيلة التي يتم بها كشف هذه العلاقات أو المعاني النحوية .

ونشير أولًا بإيجاز هنا إلى النقاط العريضة الخاصة بالسمات التي تُوَظِّفُهَا اللغة . وهي تَتَمَثَّلُ فيما يلي :

١ – تُمَثِّلُ السمة اللغوية عنصرًا يشارك في تشكيل اللغة ، ولا ينظر إليه إلا بصفته جزءًا من تشكيل هذه اللغة .

٢ – تَنْقَسِمُ السمات اللغوية إلى علامات وقرائن .

٣ – يقال للسمة اللغوية : إنها علامة إذا كانت نَصًّا فيما تدل عليه ، كالتاء التي هي نَصٌّ في التأنيث ، وزيادة الألف والنون أو الياء والنون التي هي نَصٌّ في التثنية ، وكعلامة الإعراب التي هي نَصٌّ في حالة الإعراب ، وهي أيضًا نَصٌّ في الموقع الإعرابي إذا ما راعينا أنها جاءت لتمييزه عَمَّا يلتبس به مما يجيء معه . أي أنها تكون نَصًّا في الموقع الإعرابي بهذين الشرطين :

– أن تكون للفرق بين ما يجتمع ، أي أنها ليست مطالبة بالفرق بين ما لا يجتمع ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك .

– أن تكون للفرق بين ما يلتبس مِمَّا يجتمع ، فليست أيضًا مطالبة بالفرق بين عنصرين أو أكثر يجتمعان ، ولكنهما لا يلتبسان .

٤ – أن القرينة سمة لغوية ترد دون أن تكون نَصًّا مقصودًا إلى ذلك ، ولكنها تستخدم بشكل تكميلي أو بديل لإفادة ما تفيده العلامة عند غياب العلامة ، أي أنها لا تتم المبادرة إليها ولا تستخدم إلا عند هذا الغياب .

ويُمَثِّل نظام السمة في العربية نظام أدء المعنى النحوي من خلال العلامة والقرينة اللذين يمثلان نوعَين للسمة اللغوية يؤدي أولهما المعنى النحوي نَصًّا ، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول .

وتلزم الإشارة إلى بعض الأمور التي تُوَضِّحُ أبعاد النظام اللغوي للسمة الذي يحكم كلًّا من العلامة والقرينة في التراث العربي ، والتي دعتنا إلى تسميتها سمات لغوية لا قرائن ، وإلى بعض الأمور التي تتصل بعلاقتها بعلامة الإعراب ، وتَتَمَثَّلُ هذه الأمور

وتلك فيما يلي :

١ - أن نظام السمة اللغوية الذي يشمل العلامة والقرينة لا يزيد عن كونه نظامًا لبيان المعنى النحوي وتحديد موقع الكلمات في التركيب دون أن يتصل بالأنظمة النحوية الأخرى التي سبق تفصيل بعضها .

٢ - اختلاف العلامة عن القرينة ، فالعلامة نَصٌّ أصيل في دلالتها أما القرينة فهي سمة مُقَارِنة (قرينة) يُسْتَعَانُ بها عند غياب ما هو نَصٌّ في الدلالة وبناء على هذا الفرق ، لم يَصِفْ النحو العربي العلامة الإعرابية بالقرينة اعتمادًا على أنها نَصٌّ في المعنى النحوي ، أما ما سواها فَإِنَّنا نَلْجأُ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي .

وهذا ما يجعلنا نُفَرِّقُ في ضوء فهمنا لصنيع اللغويين العرب بين سمة الإعراب التي أصلها أن تكون علامة على الإعراب والتي تقتصر على هذا الدور وبين غيرها من السمات التي تستعار لتعليم الموقع النحوي .

ويعني ذلك أَنَّهُم استشعروا الفرق بين نوعين أساسيين من الدوال سبق توصيفهما ، ونزيده بيانًا فيما يلي :

● **الدال الأصلي :**

يرجع عَدُّ العلامة الإعرابية دالًّا أصيلًا إلى اقتصار عملها النحوي على بيان المواقع النحوية وتمييز بعضها عن بعض . ويتضح فهم النحاة لذلك من تسميتهم لها بالعلامة ؛ إذ لم ترد إلا لتعليم المواقع النحوية ولتسمية ما سواها من الحركات بحركات البنية ، وهي الحركات التي ترد لتشكيل الكلمة وبنائها لا غير .

● **الدال غير الأصلي :**

وهو ما سوى العلامة الإعرابية مِمَّا يدل على المعنى النحوي ، وما هو خلاف الأصل . وينقسم الدال غير الأصلي إلى قسمين وهما :

● **الدال المُكَمِّل :**

وهو دال نحوي ليس أصله الدلالة على الموقع النحوي ، مثلًا ، ولكنه يُسْتَخْدَمُ بعد غياب الدال النحوي الأصلي (علامات الإعراب) ، وهو ، من ثَمَّ ، مُكَمِّل لعمل العلامة الإعرابية .

ويَتَمَثَّل هذا الدال المكمل في المطابقة نوعًا أو عددًا فيما سوى الرتبة مما ذكره ابن جني من عناصر لغوية أو غير لغوية تُؤَدِّي ما تُؤَدِّيه علامة الإعراب عند غياب هذه

العلامة .

● **البديل أو المستعار :**

هو دال غير نحوي ابتداء ، ولكنه استعير ليُؤَدِّي ما حَقُّهُ أَنْ يُؤَدَّى بِدَالٍّ نحوي ، ويتمثل الدال البديل في الرتبة التي أصلها أن ترد في اللغة لأغراض بلاغية مختلفة مقررة لحالات التقديم والتأخير ، وتستعار بعد تفريغها من قيمتها البلاغية هذه لتكون بمثابة الدال النحوي أو بديلًا عنه .

ويعني كونها بديلًا أو عوضًا عنه أنه لا تجتمع معه ؛ إذ تعود إلى دلالتها البلاغية متى توفر الدال النحوي الأصلي أو المكمل .

ولم نجعل العناصر غير اللغوية التي تؤدي ما تؤديه علامة الإعراب بديلًا مستعارًا ؛ لأنها لا تستخدم لغرض تُفَرَّغُ منه وتجعل لبيان المعنى النحوي ، وإنما تكون مطلقة عن أداء معنى ما حتى يحتاج إليها التركيب لبيان المعنى النحوي فتصير قرينة عليه .

٣ - عدم ملازمة السمة اللغوية للورود قرينة (سمة فارقة) ، فورود السمات اللغوية قرائن على المعنى يقتصر على حال ورودها للدلالة على المعنى النحوي أو على محذوف ... إلخ ، دون غيره من الأحوال .

ويُمْكِنُ توضيح الحالات المختلفة لورود السمات اللغوية من خلال مثال الرتبة ، فإنها تَرِدُ قرينةً على الوظيفة النحوية ، كالابتداء والفاعلية في حال من ثلاث أحوال ، وهي حالة غياب كل من علامة الإعراب وعلامات النوع والعدد وغيرها ، فلا تكون قرينة مع وجود العلامة الإعرابية ، ولا مع وجود قرينة أخرى غير العلامة الإعرابية . أي أنها ترد قرينة بنسبة لا تُجَاوِزُ ثُلُثَ مَرَّات ورودها .

والحقيقة أن عدم اطراد ورودها على جهة القرينة يُفَسِّرُ قلة استخدام مصطلح القرينة معها ؛ فهم لا يصفونها بالقرينة إلا حال ورودها قرينة ويمتنعون عن هذا المصطلح في غير هذه الحال . لقد اعتمد التراث العربي العلامة الإعرابية فارقًا أساسيًا بين المواقع النحوية دون غيرها من السمات النحوية التي لا ترد قرينة (سمة فارقة) إلا في بعض الحالات دون بعض .

٤ - أن ورودها قرينة يُضَيِّعُ دلالة لغوية أخرى كانت ترد لها ؛ إذ تفقد الرتبة قيمتها البلاغية التي تظهر في الأغراض البلاغية المختلفة للتقديم والتأخير حين ترد قرينة على المعنى النحوي ؛ إذ لا قيمة لتقديم الفاعل على المفعول عندما يكون ذلك وجوبًا لا جوازًا

إلا الفرق بينهما دون أن يكون لهذا التقديم أي غرض بلاغي .

٥ – أن علامة الإعراب لا تفيد إلا في بيان الموقع النحوي الخاص كالفاعلية والمفعولية ... إلخ ، أي تقتصر على هذا الدور ولا تُنْقَلُ إلى غيره من الأدوار ، وإنما تُفَرَّغُ من دلالتها فقط ، فيزول عنها كونها علامة عند أمن اللبس في النماذج الواردة نحو خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ . أما القرينة فَتَرِدُ لَهُ ولكثير من الجوانب النحوية ، فهي ترد لما يلي :

– للمعنى النحوي الخاص الذي ترد له علامة الإعراب كالفاعلية والمفعولية كما في قول النحاة : « فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز ذلك وفاقًا ، نحو : أكل الكمثرى موسى وأَضْنَتْ سُعْدَى الحمى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى » (١) .

– المعنى النحوي للأدوات والذي لا ترد له علامة الإعراب أصلًا ، كما في قول النحاة عن معنى التبعيض الذي يرد لحرف الجر مِنْ : « التبعيض ، وعلامته أن يصلح مكانها (بعض) ، كقولك : أخذت من المال ، وقال المبرد / هي لابتداء المكان ، أيضًا ، والتبعيض مستفاد بقرينة » (٢) .

– المعنى الصرفي للكلمات ومن ذلك قول النحاة عن زمن المضارع نقلًا عن أبي حيان : « ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال ، نحو جاء زيد يضحك » (٣) .

– الحذف ، وهو ما يقرره النحاة من أنه « يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو كزيد في جواب ما قام أحد أو مَنْ قَامَ » (٤) .

لقد جعلت القرينة التركيب بعد أن عرض له الحذف كما لو كان بلا حذف ، فالقرينة تقوم مقام المحذوف في إفادته كما لو كان موجودًا .

ولا يخفى أن القرينة بهذا التعدد في الاستخدام أوسع من العلامة الإعرابية التي تستقل ببيان العلاقة النحوية (المعنى النحوي) ؛ إذ القرينة ليست للقيام بما تقوم به علامة الإعراب فقط ، وإنما هي أوسع استخدامًا من علامة الإعراب التي تقتصر على بيان مواقع التركيب النحوية وفصل ما يحتاج إلى فصل .

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ٥١٥ .
(٢) العكبري ، جـ ١ ، ص ٣٥٤ .
(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ٤٢ .
(٤) السابق ، جـ ١ ، ص ٥٧٨ .

٦ - أن العلامة والقرينة بالتبعية لا ترد إلا حيث نحتاج إلى تعليم شيء والفرق بينه وبين غيره . ويلزم ألا نقول بوجود العلامة أو القرينة عند غيابها إلا فيما يحتاج إلى تفريق أما ما ليس ملتبسًا بغيره ابتداء فليس ثَمَّةَ وجه للقول بالعلامة والقرينة معه .

ويَظْهَرُ هذا من أن اللغة لا تُفَرِّقُ بَيْنَ ما يلي :

- ما لا يجتمع ابتداء من المواقع النحوية لعدم قيام احتمال اللبس ، فلا نحتاج إلى علامة إعراب خاصة ، فلم تُفَرِّقْ بين الفاعل ونائب الفاعل ، والمبتدأ واسم كان وخبر إنَّ ، مثلًا ، فجاءت جميعها بعلامة واحدة ، وهي علامة الرفع ؛ لأَنَّها لا تجتمع في جملة واحدة ، ولم تُفَرِّقْ كذلك بين المفعول به واسم إن وخبر كان لعدم اجتماعها أيضًا في جملة واحدة ، ومن ثَمَّ كان وَضْعُ علامات إعراب مختلفة لأفراد كل مجموعة من هذه المواقع المتعددة يعني إهدارًا في وضع العلامات .

إنَّ تَعَدُّد مواقع الإعراب التي تأخذ حالة إعراب واحدة ، وتحمل ، مِنْ ثَمَّ ، علامة الإعراب الخاصة بهذه الحالة يُفِيدُ الاقتصاد في اللغة ، ولا يعني خلاف ذلك إلا مضاعفة العلامات بلا أدنى دلالة مع أن القاعدة في اللغة أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى .

ويؤكد أساس الاقتصاد هذا في العربية أَنَّها قد وَظَّفَتْ العلامة أحسن توظيف ، فاستخدمت العلامة الواحدة لدلالتين متقابلتين ؛ إذ جعلت ثبوتها علامة على وجه وحذفها علامة على ما يقابله في حالة رفع المضارع ونصبه أو جزمه ، وجعلت غياب العلامة علامةً على ما يقابل وجودها ، كما في علامة التذكير التي تتمثل في غياب علامة التأنيث .

- ما لا يلتبس من المواقع النحوية التي يمكن أن تَجْتَمِعَ في جملة واحدة ، فلم تُفَرِّقْ بين المفعولات الخمسة لافتراق بعضها عن بعض ابتداء وعدم التباس أحدها بغيره ، فلا يلتبس حدث الفعل (المفعول المطلق) وعلة الفعل (المفعول له) وما يصاحب واو المعية (المفعول معه) ومكان الفعل أو زمانه بعضها ببعض ، ولا يلتبس بمن وقع به الفعل (المفعول به) ، فهي منفصلة بعضها عن بعض لا تحتاج إلى الفرق بينها بعلامة ولا بقرينة .

ويَتَأَكَّد هذا من أن اللغة حَرَصَتْ أَتَمَّ الحِرْصِ على أن تُفَرِّقَ بين ما يلتبس مما يجتمع معًا كالفاعل والمفعول به للحاجة إلى الفرق بينهما لصحة التبادل بينهما ، ومِنْ ثَمَّ اقتضت اللغة أن تقوم القرينة مقام العلامة عند غياب العلامة ، ولم تقبل أن تتركهما بلا تفريق وفوتت قيمة الرتبة البلاغية للتفريق بينهما .

على أن المبتدأ والخبر يمثلان الحالة التي لم تُفَرِّقْ علامة الإعراب بينهما رأسًا مع أنهما يجتمعان ويلتبسان أيضًا . وهذه الحالة فيما نتصور الحالة الوحيدة التي استعانت به العلامة الإعرابية بغيرها ابتداءً ؛ إذ اعتمدت علامة الإعراب على التفاوت بينهما تعيينًا ، ثم استعانت بقرينة الرتبة حين استويا تعيينًا ولم يكن ثمة قرينة تكميلية أخرى يمكن أن تفرق بينهما . ويعني ذلك أن الإعراب في هذه الحالة الخاصة لم يتقدم في دلالته على المعنى النحوي ، وهو الابتداء والخبرية ، على القرائن كما هو شأنه في غير هذه الحالة ، وإنما استعان بالقرائن للفرق بين ما اجتمعا معًا وقبل الالتباس . أي أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يتساوى فيها دون علامة الإعراب مع بعض قرائنه في الدلالة على المعنى النحوية . وتأتي ضرورة النَّصِّ على أن علامة الإعراب تتساوى هنا مع بعض قرائنه من أن الرتبة تظل آخر القرائن ، ولا تتساوى مع الإعراب ولا مع قرائنه الأُخرى ، بل ترد حين لا يكون ثمة مناص من توظيفها والاعتماد عليها .

كما أن هناك ملحظًا آخر يلزم الالتفات إليه ، وهو كون المبتدأ والخبر صورة للجملة الاسمية غير المنسوخة ، وهو مِنْ ثَمَّ يقابل صورتين هما : صورة الاسم المرفوع والخبر المنصوب وصورة الاسم المنصوب والخبر المرفوع ، وكَأَنَّه قد أريد بصورة المبتدأ والخبر المرفوعين أن تقابل هاتين الصورتين المنسوختين . ويشبه هذا الأمر أن التبعية في الإعراب في نحو « قرأ الطالبُ المجتهدُ الدرسَ » يُرَادُ بها أن تفرق بين نعت الفاعل وبين المفعول ، وكأن تبعية الإعراب إشارة إلى أننا لم ننتقل بعد من حيز المتبوع إلى موقع مغاير تمامًا .

والحقيقة أن هذا الأمر يُبَيِّنُ نظام علامات الإعراب في اللغة ، وينفي عنه القصور في التفريق بين الأبواب ، بل يُثْبِتُ له غاية الاقتصاد ؛ فقد وَظَّفَ العلامة ما قامت الحاجة إلى ذلك ، ولم يُؤَثِّرْ تعدد المواقع النحوية التي تتخذ حالة إعراب واحدة على دلالة العلامة التي تؤدي حالة الإعراب هذه . وليس ثمة مجال لنقد النظام الإعرابي في هذه الجهة . إن تصور القصور في نظام الإعراب ، وبخاصة في جانب دلالة العلامات على المعاني النحوية ، نشأ عن تصور ضرورة أن تتمايز كل المواقع النحوية بعضها عن بعض ، وأنه يجب أن تكون ثمة علامة لمواقع الإعراب المختلفة ما يجتمع منها وما لا يجتمع ، وما يلتبس بعضه ببعض وما لا يلتبس ، وهو الأمر الذي يطالب اللغة بما يتجاوز ثلاثين علامة لتغطية مختلف هذه المواقع النحوية . وهو كما لا يخفى إذا حدث يؤدي إلى عدة أمور أبرزها :

- تفويت مقصد الاقتصاد على اللغة .

- إلزام عناصر الإعراب بأن يحمل كل عنصر منها دلالة في نفسه بعيدًا عن تقابله

مع غيره ، وهو الأمر الذي يعنى ما بعده .

– تضييع فرصة أن يكون الإعراب نظامًا تَكْتَسِبُ فيه عناصره دلالتها من تقابلاتها بعضها مع بعض .

٧ – أن ترتيب السمات اللغوية يبدأ بضرورة الاعتماد على السمة النحوية قبل اللجوء إلى السمة البلاغية حتى لا يفوت الغرض البلاغي من السمة النحوية ، فإن من السمات اللغوية ما هو نحوي خالص كسمة الإعراب التي لا ترد لشيء إلا للدلالة على المعنى النحوي ، ولا تفارق ذلك إلى غيره ، وإنما تُفَرَّغُ من دلالتها عندما يُؤْمَنُ اللبس ، وأن منها ما هو بلاغي يستعار بديلًا عن السمة النحوية إذا ما فقدت هذه السمة النحوية .

٨ – أن القرائن في حد ذاتها لا تكون نظرية ؛ لأنها إذا كانت لا تُمَثِّلُ أكثر من عناصر لغوية فإنها بهذا لا تُمَثِّلُ تفسيرا لشيء في اللغة ، وإنما الحديث عن تضافرها وتكاملها في أداء الدلالات النحوية هو الذي يمكن أن يُمَثِّل نظرية تفسر التركيب اللغوي سواء اتفقنا مع مثل هذه النظرية أم اختلفنا .

وقد أشرنا في أول ملاحظة تتصل بهذا الأمر إلى أن القرائن ، ومعها العلامة الإعرابية ، لم تُفَسِّرْ أكثر من جزء من نظام الإعراب ، وهو جزء الوسيلة التي يتم بها أداء المعنى النحوي دون أن تفسر بقية الأنظمة النحوية أو حتى الاستثناءات التي ترد على هذا الجزء من النظام والتي سنشير إليها فيما يلي :

الأنظمة الفرعية في أداء السمة للمعنى النحوي :

ترد مجموعة أخرى من الأنظمة تتصل بأداء المعنى النحوي ، ولكنها تعد استثناءات على علامة الإعراب التي وردت وفقًا لهذه الأنظمة لا وفقًا للموقع النحوي ، وهي تتمثل فيما يلي :

١٤ - نظام الإتباع :

يعكس نظام الإتباع استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ؛ إذ يَتَمَثَّلُ في عدم موافقة علامة الإعراب لمقتضى المعنى النحوي وورودها وفق نظام الإتباع هذا .

يشير ابن جني إلى أن حركة الإتباع طارئة على حركة الإعراب ، يقول : « والضرب الثاني مما هَجَمَتْ فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت الكتاب ، وقال : اِضْرِبِ الساقيْنِ إِمِّكَ هابل ، وأصله امُّكِ هابل إلا أن همزة أمك كسرت لانكسار ما قبلها على حد قراءة من قرأ (فلأمه الثلث) فصار إِمّك هابل ، ثم أُتْبِعَ الكسر الكسر ، فهجمت

كسرة الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه »[١] .

ويقوم نظام الإتباع في الصرف مثلما يقوم في النحو ؛ إذ يرد في حركات بنية الكلمة ، ولا يقتصر على حركة الإعراب ، يقول ابن الأنباري : « التحريك للإتباع ليس قياسًا مطردًا ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جدًا ، وذلك الإتباع على طريق الجواز لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في منتُن بضم التاء : منتِن بالكسر ، فيؤتى به على الأصل ... وكذلك يجوز أن يقال في قولهم ، هو أخوك لإمك بالكسر : هو أخوك لأمك بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال وقراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس . أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضًا ، أما كسر الدال فإنما كان ضعيفًا ؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعًا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة »[٢] .

١٥ - نظام المناسبة :

يعكس نظام المناسبة استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ، إذ يَتَمَثَّلُ في عدم موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه لمقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفقًا لنظام المناسبة هذا .

يقول ابن هشام عن الحركة التي ترد لمناسبة ياء المتكلم فتغلب حركة الإعراب وتمنعها من الظهور مما يفيد أنها استثناء لحركة الإعراب : « ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه »[٣] .

١٦ - نظام التخفيف :

يرد التخفيف في مسائل كثيرة ؛ إذ يكون علة لحذف بعض عناصر التركيب أو تسهيل الهمزة ... إلخ . والذى يهمنا منه في هذا السياق ذلك التخفيف الذي يمثل نظامًا طارئًا أو معترضًا على نظام أداء السمة للمعنى النحوي ؛ إذ تغيب حركة الإعراب في بعض السياقات لتظهر حركة خفيفة أو سكون استجابة لنظام التخفيف ، أي أن نظام التخفيف في مثل هذه الحالات يعكس استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية بأن يَتَمَثَّلَ في

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٣ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ٢ ، ص ٧٣٩ .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٥٦ .

عدم موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه لمقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفق نظام التخفيف هذا .

ولا يخفى أن التخفيف نتيجة الاستثقال ، يقول ابن السراج في ذلك : « وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليوم أشـربْ غير مستحقب إثمـا من الله ولا واغـل » (١) .

وقد جمع ابن السراج بحسٍّ لغوي المتشابه من الأنظمة الطارئة على حركة ، يقول :

« ذكر ما يُحَرَّكُ من السواكن في أواخر الكلم وما يُسَكَّنُ من المتحركات وما تُغَيَّرُ حرَكتُه لِغَيْرِ إعراب وما يُحْذَفُ لغير جزم :

أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين : إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ولا يجوز الجمع بين ساكنين ، وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه . الأول على ضربين : أحدهما : إما أن يكون آخر الحرف ساكنًا فيلقاه ساكن ، نحو قولك : قمِ اللَّيل حُرِّكَتِ الميم بالكسر لالتقاء الساكنين ... والآخر ما حُرِّكَ من أواخر الكلم السواكَن من أجل سكون ما قبلها ... فمن ذلك الفعل المضاعف ... والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب ، وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال ، أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون ، كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك ، وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء ، وأما الإدغام فنحو قولك : جعل لك ، فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام . وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليـوم أشـربْ غيـر مستـحقب إثمـا من الله ولا واغـل » (٢)

يبقى أن نشير إلى أن هذه الأنظمة المذكورة ليست كل ما في لغتنا من أنظمة ويكفي أن نشير ، مثلاً ، إلى أن بعض صور التراكيب قد وصفت بالاجتزاء ، أي الاكتفاء بحركة ما قبل حرف المد عن حرف المد نفسه .

كما نشير إلى أن ترتيب هذه الأنظمة وفق جهات الظاهرة النحوية التي تتصل بها تقبل إعادة التقسيم وفق أسس مختلفة ، بل يمكن أن يعاد التقسيم وفق الأساس نفسه بعد جمع مزيد من الأنظمة التي تدعو إلى إعادة التصنيف لتأخذ موقعها منه . أي أننا

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٥ .

باختصار لا ندعي أن ما ذكرناه هو جملة الأنظمة النحوية في العربية ، ولا أن تصنيفنا لها هي التصنيف الأمثل وفق هذا الأساس أو وفق غيره ؛ ذلك أن غايتنا أن نعيد تصور هذه المفاهيم التي تتردد في تراثنا والتي استخدمت عند بعض روادنا اللغويين الكرام بوصفها قرائن وأن نراها بوصفها أنظمة كما يريد أن يتصورها هذا العمل ويراها . ويبقى الباب مفتوحًا لاستنباط أكبر قدر من الأنظمة وتصنيفها وفق مختلف الأسس التي يمكن تصنيفها في ضوئها .

المبحث الثالث : النظريات النحوية

لقد اشْتُهِرَ عن التراثِ اللغَوِيِّ العَرَبِيِّ أنه فيما يتصل بالنحو قد أَخَذَ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي ، فجعله النظام الحاكم للتركيب النحوي يُحَدِّدُ به وحدات الجملة ، ويُبَيِّنُ العلاقات القائمة بين هذه الوحدات التي تجعل بعض التراكيب سلاسل لغوية صحيحة وبعضها الآخر سلاسل لغوية غير صحيحة .

يشير بعض اللغويين بخصوص وجود النظرية في تراثنا اللغوي ، يقول : « أغلب الظن أن النظرية موجودة ، ولكنها تحتاج إلى الكشف عنها ؛ فليس من المعقول أن يقوم هذا البناء الضخم في الدرس اللغوي العربي دون نظرية » (١) . على أن الإيمان بوجود النظرية والمناهج في التراث العربي لم يك من شأن كثير من الباحثين يصف بعض لغويينا ما آل إليه الأمر من انتقاد التراث العربي ، يقول : « نشطت الأبحاث اللغوية في السنوات الأخيرة ، وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية ، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب منها أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة التي طورها علماء اللغات الأخرى ، ومنها أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة ، وكانت النتيجة أن هذا النشاط أخذ يشدد نقده للمنهج العربي وهجومه عليه » (٢) . كما يناقش بعض الباحثين عدم وقوع الدرس اللغوي المعاصر على نظرية النحو بشكل صحيح كامل ، يقول : « قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظرية النحو العربي هي نظرية العامل ، ولكن أين المنهج النظري القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب أو بنية الجملة أو الحروف العاملة وغير العاملة أو التعليل أو جدل السماع والقاعدة ؟ إن نظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل غَطَّى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : هذا يتعارض مع نظرية النحو من غير أن نقع على تحديد دقيق لمقصده بمصطلح نظرية النحو ؛ لهذا يَتَرَجَّحُ في الذهن أن نظرية النحو مفهوم عرفي ما يزال بحاجة إلى من يُقَدِّمُهُ مكتوبًا بلغة علمية ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيرفدون تلك الصياغة لنظرية النحو العربي بآرائهم المفيدة وصولاً إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو

---

(١) خليل ، د. حلمي (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٧٨ .

(٢) الراجحي ، د. عبده (١٩٧٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص ٣ .

ونظريته ، أي بين القاعدة والتقعيد » [١] .

وتحتاج النظرية النحوية في التراث اللغوي العربي إلى جملة أمور ، وهي :

١ - وَضْعُ أساس يُمْكِنُ أَنْ نَحْكُمَ من خلاله على مفهومٍ ما بأَنَّهُ يُمَثِّلُ نظرية نحوية أو لا يُمَثِّلُ .

٢ - استنطاق نصوص التراث بالمفاهيم التي يمكن أن تُمَثِّلُ نظريات نحوية .

٣ - تعيين هذه النظريات وتسميتها تبعًا لما تؤديه من تفسير صور التركيب .

٤ - صياغتها صياغة علمية وفق أصول التنظير العلمي وطرق الصياغة وأشكالها بصفة عامة .

أساس عدّ المفهوم نظرية :

الطريف في هذا الصدد أن المفهوم الوحيد الذي أطلق عليه نظرية في تراثنا العربي هو مفهوم العامل ، ولا نجد أساسًا لذلك ، وإنما غاية الأمر أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد مجددي التفكير النحوي قد وصفه ولقبه بهذا اللقب فشايعه المتخصصون الرافضون لتجديده فضلاً عن الموافقين له في تسمية هذا المفهوم بالنظرية ، ودون أن يحاول أحد منهم كشف غيره من المفاهيم التي يمكن أن تكون نظريات نحوية أخرى . واكتفى من دعا إلى كشف النظريات النحوية في التراث باتهام التراث العربي بغياب النظرية النحوية عنه ، يقول : « نحن لا ندري ما النظرية اللغوية التي استند إليها قدماء النحاة في دراستهم للنظام اللغوي ؟ ولا ما منهج الدرس اللغوي العربي القديم ؟ » [٢] .

يمكن أن نقول إن النظرية هي تلك الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفَسِّره ويُبَيِّنُه .

ويعني ذلك أن النظرية صورة مقابلة للنظام ، فهي الفرض الذي يضبطه ويصفه ويفسره ويبينه . والحق أن الأمر أعمق من هذا ، فلولا وقوع النحويين على أنظمة النحو ووصفها من خلال فروضهم المختلفة التي حققوها واطمأنوا إلى اطرادها على نحو يتيح لها العموم والقبول لما وقفنا على الأنظمة اللغوية ؛ إذ فروض النحاة النظرية هي التي وصفت لنا الأنظمة ، ونحن لا نتصور الأنظمة بعيدًا عن هذه الفروض أو النظريات .

---

(١) الملخ ، د. حسن خميس (٢٠٠٢) التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليل - التفسير عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ص ٣٧ .

(٢) شاهين ، د. كمال (٢٠٠٢) نظرية النحو العربي القديم : دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، ط١ ، ص ٥٧ .

وبناء على ذلك ، نرى أن الحديث عن النظريات النحوية بعد استعراض جملة الأنظمة النحوية أشبه بالتكرار فبياننا للأنظمة هو عين ما نَصَّ عليه النحاة من النظريات التي تصف هذه الأنظمة وتفسر بها الظاهرة النحوية . وقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن النظام إذا كان يقوم في الظاهرة نفسها ، وهو القانون الذي يحكمها فإن النظرية هي تلك الفروض النظرية التي يريد بها العلماء الوقوف على هذه القوانين الإمساك بها ووصفها . ويمكن أن نستشعر مفهوم النظرية بشكل أعمق من تصورنا أن أصل النظرية تعبير « فروضٌ نظريةٌ » ، أي تتم من خلال النظر ، وقد حُذِفَ الموصوف اكتفاءً بالوصف فصار الاسم المشهور لهذه الفروض هو النظرية .

يعني ، على أية حال ، كون النظرية هي الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفَسِّره ويُبَيِّنُه أن النظرية النحوية هي أنَّ المفهوم الذي يضبط تركيبًا نحويًّا صحيحًا ويفسر العلاقة التي قامت بين المفردات وجعلت منه تركيبًا صحيحًا يُعَدُّ نظرية للتركيب النحوي .

ومن ذلك تفسير مفهوم العامل للتراكيب الصحيحة وتفسير العلاقات بينها بعلاقة العمل . وإذا كانت تقوم مفاهيم الإتباع والتخفيف والمناسبة وغيرها بتفسير ما فشل مفهوم العمل في تفسيره ، فإن ذلك يجعل منها نظريات ، إذ قامت حين تَعَذَّر جريان العمل وامتنع .

ويرى البحث كون مفهوم العمل النظرية الأساسية وَفْقَ تصنيفه للنظريات النحوية . وهو يمثل فعليًّا نظرية لكونه فرضًا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين ؛ إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعضها يأتي عاملًا بمعنى أنه مقتضٍ لغيره ، وبعض آخر يرد وفقًا لهذا العمل أو الاقتضاء بوروده معمولًا . ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة .

وهو ، في الحقيقة ، لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط ، بل يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلُّق وإعراب ومطابقة وترتيب ... إلخ .

وقد قام البحث بتصنيف هذه المفاهيم تبعًا لوظيفتها في تحليل التركيب النحوي إلى نظرية أساسية وأخرى غير أساسية . وفيما يَلِي حديثٌ عن كل نَوْعٍ مِنْهُمَا .

أولًا - النظرية الأساسية (نظرية العمل) :

يُمَثِّلُ المفهوم الأساس والمحوري في تحليل النحاة لتركيب العربية النحوي في مفهوم العمل .

لقد جعل اللغويون العرب نظام العمل نظامًا أساسيًا يحكم التركيب ، فيجعل ما يوافق قواعده صحيحًا ، ويجعل ما خرج عن قواعده من قبيل الخطأ . وأصبح فرض العمل يمثل ويستلزم كون النظرية الفرضَ أو الفروض التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه وقفة لتأكيد أن خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على النحاة العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح العلوم مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين . إن خلو العلوم من الافتراض يستلزم ببساطة خلوها من النظريات ؛ فليست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

ولا يلزم العلماء ، كما أشرنا ، إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن .

ويمكن التحقق من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وفق الفرض المقترح ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضًا صحيحًا مقابلًا للنظام .

كما لا يلزم أن يتم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشتمل على أكثر من نظام مما يستلزم أن تقدم لها نظريات بقدر ما فيها من أنظمة لا مجرد نظرية واحدة .

النظرية الأساسية للتركيب النحوي للعربية :

لا يخفى أنه قد تَمَّ الاتفاق في الدراسات المعاصرة على كون فرض العمل يمثل نظرية عريضة في النحو العربي .

كما لا يخفى أن مفهوم العمل يُمَثِّل النموذج الأكثر بروزًا في النحو العربي . بل تشير بعض الدراسات إلى انحصار نظرية النحو في نظرية العمل تفيد الدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئًا من الترادف » (١) .

ثانيًا - النظريات غير الأساسية :

يؤكد البحث على أن عَدَّ العمل وحده النظريةَ المطلقة للنحو العربي كله يخالف ، بلا شك ، طبيعة العربية من جهةٍ وواقع الدرس النحوي العربي من جهة أخرى ؛ ذلك أن اللغة العربية قد اشتملت على أنظمة أخرى غير نظام العمل ، وهي تحتاج ، من ثَمَّ ، إلى نظريات أخرى تُفَسِّرها ، نحو : الحمل على المعنى والتضمين والاتساع والنيابة والإتباع والتخفيف والمناسبة ... إلخ .

ويصنف البحث هذه المفاهيم التي تمثل نظريات تنضاف إلى نظرية العمل في ثلاثة

(١) الملخ (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦ .

أنماط فرعية تكمل نظرية العمل أو ترد بديلًا عنها أو ترد من قبيل تداخل الأنظمة كما سبقت الإشارة ، وذلك كما يلي :

أ - التكميلية (المفاهيم المكملة لمفهوم العمل الأساسي أو المعاونة له) :

هي تلك النظريات التي تُطَوِّعُ التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل ، وذلك نحو الحذف والتضمين والاتساع والنيابة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ .. إلخ . ويمكن التمثيل على تكملة هذه المفاهيم لمفهوم العمل من خلال التضمين الذي يقول به النحاة في توجيههم ، مثلًا ، لقوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦ ﴾ (١) ؛ إذ يقوم بافتراض تَضَمُّن الفعل الوارد في التركيب فعلا آخر لازما ليسمح بجواز ورود حرف الجر بعده .

ويعني ذلك ببساطة أن التضمين قد سَمَحَ للتركيب أن يقبل تطبيق نظرية العامل عليه ؛ ففسَّر التضمينُ الخروجَ على مقتضى نظرية العامل بعدم وصول الفعل المتعدي إلى المفعول به بنفسه وورود حرف الجر قبل المفعول مع نَصِّ نظرية العامل على نصب الفعل المتعدى للمفعول بنفسه .

ويعني ذلك أن التضمين بهذا يجبر النقص الذي ورد في التركيب فجعله مخالفًا لقواعد العمل ، أي أنه وَفَّقَ التركيب وعَدَّلَ وضعه بما يناسب قواعد العمل ولم يذهب إلى نظام خارج عن نظام العمل كلية .

يقول ابن جني : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب تَتَّسِعُ فَتُوقِعُ أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ (٢) ، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تُعَدِّي أَفْضَيْتُ بإلى ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بإلى مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه » (٣) .

ب - البديلة (المفاهيم البديلة عن نظام العمل الأساس أو المعترضة عليه) :

هي تَتَمَثَّلُ في المفاهيم التي لا يُرَادُ بها معالجة الخروج على مفهوم العامل ، ولا تطويع التركيب لقواعد وتفصيلات نظرية العامل ، وإنما يراد بها تفسير التركيب على وجه

---

(١) ٦٣ / سورة النور . (٢) ١٨٧ / سورة البقرة .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ٣٠٨ .

خارج تمامًا عن العمل ، ومن ذلك مفاهيم الإتباع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال ... إلخ ؛ إذ تذهب هذه المفاهيم مذهبًا مغايرًا لمذهب العامل في تفسير التركيب الوارد .

إن نظام الإتباع ، مثلاً ، لا يُطَوِّعُ التركيب لنظام العامل ، وإنما يقدم بديلًا له . وذلك كما تكشفه مراجعة بعض ما قَدَّمَهُ ابن جني عنه ، يقول في إعراب قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم الدال واللام في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة أو بكسرهما في قراءة زيد بن علي ﷺ ، والحسن البصري ﷺ تعالى : « وكلاهما شاذ في الاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرًا ... فلما اطَّرَدَ هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشَبَّهُوهُمَا بالجزء الواحد ، وإن كانا من جملة مبتدأ وخبر فصارت (الحمدُ لُلّه) كعُنُق وطُنُب و (الحمدِ لِلّهِ) كإبِل وإطِل »[1] .

ولا يخفى أن الإتباع يحاول بهذا أن يقدم تفسيرا لورود الكسرة فيما حقه الضمة إذا ما حَلَّلْناه وفق نظرية العامل ؛ فليس في الإتباع أدنى إخضاع للتركيب لنظرية العامل ، وإنما هو تفسير بديل عنها .

ويمكن التماس النظريات البديلة في التفسيرات الصوتية التي تقدم للحركات في العربية كحركة المناسبة .

والطريف أن المناسبة أَثْبَتُ في التركيب من الحركة التي ترد وفق نظرية العامل ؛ إذ تمنع حركة الإعراب من الظهور . كما تعد المناسبة وغيرها من بدائل العامل مفاهيم معترضة عند النحاة بدليل إقرارهم النظام الأساسي رغم وجود النظام البديل ، يعربون ، مثلاً : مرفوع على الفاعلية منع من ظهور الضمة حركة المناسبة ، أي أنهم يقرون بنظام الرفع على الفاعلية الأساسي ونظام المناسبة المعترض عليه .

جـ - مفاهيم الأنظمة المتداخلة :

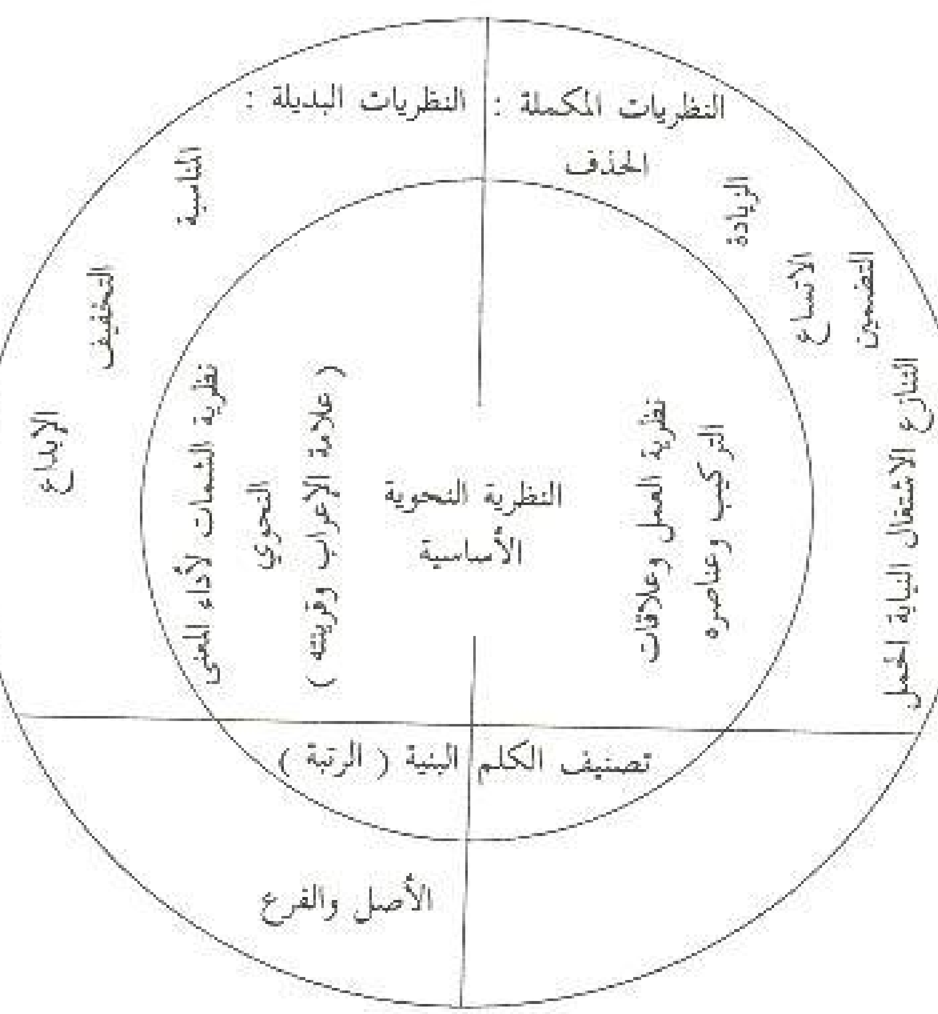
هي ما تعالج بعض الشواهد التي تعكس تداخلاً بين الأنظمة في ذهن المتكلم ، ومن ذلك مفهوم الوهم ومفاهيم الغلط والنسيان والبداء التي تذكر في باب البدل ، وكذلك مفهوم الجر على الجوار . وهي لا تعكس تخطئةً للعرب من حيث ضعف الملكة اللغوية ، وإنما عروض الوهم الذي يرد على أية ملكة كائنة ما كانت هذه الملكة .

---

(١) ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، جـ ١ ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ ، ص ٣٧ .

وتتصل هذه المفاهيم بالجانب النفسي لمتكلم اللغة أو سيكولوجيا اللغة .

وعلى الجملة : فإن التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي لم يقف على نظام نحوي واحد هو نظام العامل الذي وضع له نظريته المشهورة بنظرية العامل ، وإنما وقف كذلك على مختلف الأنظمة النحوية الأخرى ، وكانت معه على ثلاثة أصناف أما أحدها فيكمل نظام العامل الأساسي وأما الثاني فيرد بديلًا لنظام العامل كلية ، وأما الثالث فيتصل بتداخل الأنظمة اللغوية . وإذا ما تركنا النحو وراجعنا مستويات اللغة الأخرى وجدنا اللغويين العرب كذلك يفعلون ؛ إذ يقفون على جملة الأنظمة التي تحكم المستوى الذي يدرسونه سواء أكانت أنظمة أساسية أم تكميلية أم بديلة أم متداخلة . وسنقدم رسمًا يضم كلًّا من النظريات الأساسية وغير الأساسية كما يبين علاقة النظريات الأساسية بجهات النظرية النحوية ويبين علاقة جملة النظريات بعضها ببعض وتصنيفها وفقًا لهذه العلاقة .



(رسم ٢)

النظريات النحوية الأساسية وغير الأساسية (المكملة والبديلة)

إذا تَأَمَّلْنا الرسم السابق وَجَدْنَا عدة ملاحظات :

١ – أن هذا الرسم يُبَيِّنُ علاقة النظريات النحوية بعضها ببعض ، وأنه يصنفها في ضوء هذه العلاقة إلى نظريات أساسية وأخرى مكملة وثالثة بديلة .

٢ – أنه قد أدرج نظرية تصنيف الكلم ضمن جملة النظريات النحوية بصفتها تصنيفًا للوحدات النحوية ؛ فهي بذلك تقابل نظريات التركيب النحوي .

٣ – أن نماذج النظرية الأساسية تعكس علاقة النظرية النحوية الأساسية بجهات الظاهرة النحوية ؛ إذ يرد نموذج أساسي للعلاقات النحوية وعناصرها ، وهو النموذج الذي عرف بنظرية العامل ، ويرد آخر لأداء المعنى النحوي بالسمة علامةً عليه أو قرينةً له ، ويرد نموذج ثالث لبنية التركيب ، وهي النظرية التي تضم قواعد ترتيب وحدات التركيب ، ويرد نموذج رابع لتصنيف الكلم وهو كما لا يخفى ذو مسحة صرفية ، ولكننا أدرجناه هنا بصفة الوحدة النحوية أحد أركان التركيب ؛ فلا تركيب بلا وحدات .

٤ – أن النظريات المكملة قد جاءت استثناءً على نظرية العمل الخاصة بالعلاقة النحوية وعناصرها ، وأنها تقصد إلى تطويع بعض التراكيب لموافقة نظرية العمل الأساسية .

٥ – أن النظريات البديلة قد جاءت استثناء على نظرية أداء السمة علامةً أو قرينة للمعنى النحوي .

٦ – رسم يبين النظريات الأساسية وغير الأساسية لهذه الجهات أو بتعبير آخر يبين علاقة هذه المفاهيم بعضها ببعض وتصنيفها وفق هذه العلاقة .